الوعي
جامعية - فكرية - ثقافية
السنة السابعة والثلاثون
محرم ١٤٤٤ هـ - آب ٢٠٢٢ م
العدد
٤٣٢

كلمة الوعي

الهجرة هي ثمرة طلب النصرة... وبهما تكتمل خطوات التغيير وتقام دولة الخلافة

تجديد الدين (٢)

النظام الاقتصادي الأمثل (٢) (في ظلال النظام الاقتصادي الإسلامي)

هيمنة الدولار الأمريكي على العملات الأخرى وعواقبها

كلمة أخيرة: النظام السعودي يتولّى الغرب ويتبع غير سبيل المؤمنين (تعيين محمد العيسى إمامًا وخطيبًا في عرفة)

الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

مجلة الوعي تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
برخيص رقم (١٦٩) صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

www.al-waie.org Subjects@al-waie.org

المحتويات

- كلمة الوعي: الهجرة هي ثمرة طلب النصرة... وبهما تكتمل خطوات التغيير وتقام دولة الخلافة ٣
- تجديد الدين (٢) ٧
- النظام الاقتصادي الأمثل (٢) (في ظلال النظام الاقتصادي الإسلامي) ١٨
- هيمنة الدولار الأمريكي على العملات الأخرى وعواقبها ٢٧
- إلغاء الانقسام بين الدولة والمجتمع (الباكستان نموذجًا) ٣٢
- دولة تنين، وإنسان ذئب، بين الليبرالية والديمقراطية والعلمانية والرأسمالية ٣٥
- أخبار المسلمين في العالم ٣٨
- مع القرآن الكريم: تثوير القرآن ٤٣
- رياض الجنة: «لاَ يَزَالُ اللَّهُ يَغْرِسُ فِي هَذَا الدِّينِ غَرْسًا يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي طَاعَتِهِ» ٤٧
- كلمة أخيرة: النظام السعودي يتولَّى الغرب ويتبع غير سبيل المؤمنين (تعيين محمد العيسى إمامًا وخطيبًا في عرفة) ٥١

العدد ٤٣٢

السنة السابعة والثلاثون
محرم ١٤٤٣هـ
آب ٢٠٢٢م

ثمن النسخة

لبنان	٢٠٠٠ ل.ل.
اليمن	٣٠ ريال
تركيا	١$ أميركي
باكستان	١$ أميركي
أستراليا	٢,٥$
أميركا	٢,٥$
كندا	٢,٥$
ألمانيا	٢,٥ يورو
السويد	١٥ كرون
بلجيكا	١ يورو
بريطانيا	١ يورو
سويسرا	٢ فرنك
النمسا	١ يورو
الدانمرك	١٥ كرون

الهجرة هي ثمرة طلب النصرة... وبهما تكتمل خطوات التغيير وتقام دولة الخلافة

الهجـرة، ومـا أدراك مـا الهجـرة... إنهـا يوم من أيام اللـه التي يغمطها المسـلمون حقها عندما يقفـون علـى أطلالهـا احتفـاء دون اجتـلاء ما تتطلبـه هذه الذكرى مـن وقفة تأسٍّ فـي هذه الأيام التـي تشـابهها تمامًـا، ودون أن يلتفتـوا إلـى مـا يلزمهـم منها فـي واقعهم من مواقـف، فهي اليوم يجـب أن تكـون حدثًـا منتظـرًا، نتعلـم منـه ونأخـذ منه ونتأسـى به ونجعلـه نبراس هـدى لنا في إقامـة الديـن... وهـي كمـا كان لهـا ذلـك الأثـر الطيب مع الرسـول ﷺ فـي إقامة دولة الإسـلام الأولـى، فسـيكون لهـا الأثـر نفسـه فـي إقامـة دولـة الخلافة الراشـدة، والتي سـتكون علـى منهاج النبوة، بإذنـه تعالى.

لقـد جـاءت الهجـرة لتكون حكمًا شـرعيًا من أحـكام الطريقة الشـرعية التي أقام بها الرسـول ﷺ الدولـة الإسـلامية، ولتكـون خاتمـة أعمـال الطريقـة لإقامة الدولة الإسـلامية، ولتكـون ثمرة طلـب النصـرة، ولتكـون صلـة الوصـل مـا بين مرحلـة ما قبـل الدولة الإسـلامية في مكـة، ومرحلة مـا بعـد الدولـة الإسـلامية فـي المدينـة، وليتجسَّـد بهـا انتقـال المسـلمين مـن دار الكفـر فـي مكـة إلـى دار الإسـلام فـي المدينـة... فأيـن المسـلمون اليـوم من هـذا الحكم الشـرعي في حياة دعوتهم؟!.

إن واقـع الدعـوة اليـوم يشـبه مـا كان عليـه الرسـول ﷺ عندمـا كان فـي مراحـل الدعـوة الأخيـرة فـي مكـة، **قبـل الهجـرة تمامًـا،** ينتظـر مـن اللـه إظهـار الديـن وإقامـة الدولـة؛ حيـث كانـت الأمـور قـد حزبـت علـى الدعـوة وحوصـرت، وضُيِّق علـى الرسـول والمؤمنيـن حتى وصل الأمـر إلـى حـد التآمـر علـى قتـل الرسـول ﷺ وتوزيـع دمه علـى القبائـل... قد يظن القـارئ أن فـي هـذا الأمـر مبالغـة ومغالطـة... كلا، فمـن منـا لا يـدرك ذلـك الكـرب العظيـم الـذي يقاسـيه المسـلمون اليـوم، وتلـك الهجمة الشرسـة وذلـك الكيد والمكر والبغي والتشـويه الـذي لا يتوقف علـى الإسـلام، وحصـرًا علـى الدعـوة إلـى إقامـة حكم اللـه والداعيـن إليها. نعـم، إن الصـراع على أشـده بيـن الدعـوة إلـى اسـتئناف الحياة الإسـلامية وبيـن منعها، والحـرب عليها فـي أوجِّها تحت شـعارها التضليلـي العالمـي «الحـرب علـى الإرهاب».

نعم، ليس في الأمر مغالطة ولا مبالغة. إن الغرب يعلم أن الأمة تريد العيش في رحاب الحكم بالإسلام؛ لذلك هو يعلن حربه على الخلافة تحديدًا، وكلنا يعلم كيف أن الغرب قد صرَّح مسؤولوه عقب احتلال أفغانستان والعراق أن الأمة تريد إقامة الخلافة، وهو قام باحتلاله المباشر ليمنع ذلك. إذًا، فصعيد الصراع هو أن المسلمين يريدون إقامة الدين في حياتهم بإقامة الخلافة والغرب يصدُّهم عن ذلك.

هذا الصراع يعيه الغرب ويعي أبعاده، لذلك هو يأخذ أشكالًا تصب في هذا الاتجاه: **منها** ما ذكرنا من تصريحات يهاجم فيها الخلافة. **ومنها** اصطناع داعش وما ارتكبته من قتل وحرق وذبح وإغراق للتشنيع على الخلافة. **ومنها** إثارة النعرات المذهبية والقومية والعرقية حتى تتفتت بلاد المسلمين من الداخل. **ومنها** هدم بلاد المسلمين واستنزافها حتى إذا قامت دولة الخلافة على حين غفلة منهم لا تقوم إلا وهي منهكة مستنزَفة يسهل ضربها من أول أيام إقامتها. **ومنها** تقسيم بلاد المسلمين من جديد فوق تقسيم سايكس بيكو. **ومنها** الإصرار على خلو الدساتير التي تحكم بلاد المسلمين بها من أي ذكر للإسلام. **ومنها** إعلانهم محاربة (الإسلاموية) وهي اعتبار الإسلام فيه شريعة وأنظمة حكم وحياة، ومحاربة (الإسلامويين) الذين تقوم دعوتهم على إقامة حكم الله في الأرض لتحكيم شرعه ونشره بالدعوة والجهاد. **ومنها** عدم السماح بوجود أحزاب سياسية إسلامية، والسماح بوجود حركات خيرية وتعبدية وأخلاقية وغيرها من تلك التي تدعو إلى مكارم الأخلاق...

نعم هذا هو صعيد الصراع الذي يخوضه الغرب عن علم وبينة وإصرار ضد الإسلام والمسلمين وليس غير. بيد أن اللافت في هذا الصراع هو أن المبادرة فيه هي بيد المسلمين وليس بيد الغرب كما يتوهَّم البعض. فالمسلمون هم الذين يريدون التغيير، والغرب يريد منعه. والمسلمون هم الذين قاموا بالثورات والغرب واجههم بالثورات المضادة التي استخدم فيها حكام المسلمين ليكونوا خناجر طعن لها. والمسلمون هم الذين واجهوا أمريكا في أفغانستان والعراق والغرب هو الذي احتل بلاد المسلمين ليمنعهم من إقامة دولة الإسلام... والمسلمون اليوم لا يعرف الغرب الكافر ما هي خطوتهم التالية في مفاجأته... وحتى لا يصل المسلمون إلى مبتغاهم من إقامة الدولة الإسلامية، وحتى يأخذ منهم عنصر المبادرة فهو قد حزب أمره على تدمير بلاد المسلمين واستنزاف خيراتها وإيقاعها في مديونية هائلة تقضي على كل أمل لهم بالتنمية، وحتى إذا ما قامت لهم دولة إسلامية على الرغم من أنفه،

فإن المسلمين في حساباتهم سيجدون أنفسهم تحت القاع ويحتاجون إلى الوقت الطويل والإمكانات الهائلة للصعود من القاع فيسهل ضربهم. وكذلك رأيناه كيف يحاول زرع بذور الشقاق والنزاع والصراع الدموي بين المسلمين حتى يمنع بتفريقهم وبتمزيقهم وحدتَهم على الدولة الإسلامية...

إن من لم تَقم دعوتهم من جماعات المسلمين الذين يعملون للتغيير على طريقة الرسول ﷺ ولم يلزموا أنفسهم بعملية التغيير الشرعي، فإنهم لا يملكون مقاييس الحكم الشرعي الصحيحة على استقامة السير، ولا تقدير الحكم الصحيح على الدعوة أين وصلت قافلتها... إنه لا يعرف ذلك إلا من سار متأسيًا بطريقة الرسول ﷺ تمامًا، متأسيًا بها حذو القذة بالقذة، سائرًا على ممشاها خطوة خطوة... فكيف يعرفون وهم لم يلزموا أنفسهم بعملية التغيير الشرعي، وهم قد رفضوا أن يسيروا على خطى الرسول ﷺ في إقامة الدولة، وراحوا يتخيرون لدعوتهم طرقًا أخرى، غير شرعية، تدعو إلى إصلاح ما أصله باطل، وإلى ترقيع ثوب بالٍ هو بالأصل لا يستر عورة، وتدعو إلى التدرج في إقامة الدين والمشاركة في أنظمة كفر قد أمر الله سبحانه وتعالى بأن تُجتثَّ من فوق الأرض... فأمثال هؤلاء قد ضاعت عندهم البوصلة الشرعية، فأنَّى يهتدون؟! فهم لو كانوا قد ساروا على طريقة الرسول ﷺ خطوة خطوة لحُقَّ لهم أن يعرفوا... فعلى الحقيقة لا يعرف أين وصلت الدعوة في طريقها لإقامة الدولة الإسلامية إلا من سار على طريقة الرسول ﷺ حصرًا.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الغرب، فكما أن للتغيير نظرته الشرعية التي تتأسى بالرسول ﷺ، فإن للغرب الذي يلاحق كل مستجدات الدعوة ويكيد لها ويعمل كل ما يستطيع للقضاء عليها، نظرته المختلفة للتغيير، فهو يقيس التغيير بحسب مقاييسه المادية المنسجمة مع طريقة تفكيره، ويقدر الخطر بحسب مفاهيمه المختلفة، وهو بطبيعة الحال ستكون أحكامه مغايرة لما عند المسلمين؛ لذلك هو لا يفهم ذلك الصبر الأسطوري الذي يصبره المسلمون على ما يلاقونه في سبيل دينهم لأنه لا يملك مثله... وهو يريد أن يبدل دين المسلمين وينزع عنه الصفة المبدئية والسياسية قياسًا على دينه... وهو عندما يقيس الأمور قياسًا ماديًّا ويعتبر أن دافع الصراع صراع ماديٌّ فحسب، لا يفهم كيف أن المسلم يقدم آخرته على دنياه... وهو يفرق بين المسلمين ما استطاع ولا يدري أن تفريقهم يشكل أكبر دافع لهم للعمل على إيجاد دولة إسلامية لتجمعهم وتحقق فيهم أنهم أمة واحدة... وهو لا يدري

اليوم بأن إيقاع الظلم على كل المسلمين في كل بلادهم يوجد لديهم الشعور الواحد بأنه لا ينقم منهم إلا أنهم يؤمنون بالله العزيز الحكيم، ويساهم في إيقاظهم بينما هو يظن أنه يدفنهم في دينهم... على كل الصراع ماضٍ وهو على أشده وسيعلم الغرب الظالم أي منقلب سينقلب.

عندما نقول إن الدعوة اليوم يجب أن تهدف إلى إقامة الدولة الإسلامية على طريقة دعوة الرسول ﷺ في مكة، فهذا معناه أنه يجب أن تقوم بأعماله التي قام بها والتي كان من شأنها أنها تقيم الدولة الإسلامية... وفعلًا هناك دعوة واحدة وحيدة قد قامت على طريقة الرسول ﷺ، وهي دعوة «**حزب التحرير**» حصرًا وليس هناك من دعوة أخرى تدَّعي أنها قد قامت على ذلك. بل أكثر من ذلك فإن سائر الدعوات ما زالت تدعي إلى اليوم أنه ليس مطلوبًا السير على ما نقول. ومن هنا نحن نقول إن **حزب التحرير** هذا قد استقام على الطريقة في كل أعماله منذ أول يوم، وهو لم يُغيِّر ولم يُبدِّل، وهو يقول إنه قد وصلت دعوته في المسلمين إلى أبواب الفرج التي لا يفتحها إلا الله العليم الخبير، وصل إلى مرحلة فتح باب النصر الذي لا يفتحه إلا هو، وصل إلى الخطوة الأخيرة في دعوته لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، وهي الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام التي حققتها هجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة. فكيف ستتحقق اليوم. فالأمر بيد الله وبتوفيقه، فالهجرة جعلها الله سبحانه وتعالى منوطة بتحقُّق النصرة، فهي ثمرة لها. ويمكن القول إنه لم يعد ينقص عملية التغيير سوى تحقق (النصرة) حتى تكتمل خطوات التغيير ويحدث الانتقال إلى مرحلة الحكم (الهجرة)... ويمكن القول إيمانًا بأن النصر وعد من الله سيتحقق، ولا ريب في ذلك، يصدق به المؤمنون ويستخف به الكافرون...

إنَّ الهجرة جعلها الله قدرًا مَقدورًا لدعوات الأنبياء؛ حيث جعل لكل نبي هجرته، وهي إخراجه من بلده، وقد كانت مع الرسول ﷺ نهاية طريق الدعوة في مكة؛ حيث الاستضعاف والتعذيب وقلة العدد والنصير... وبدايتها في المدينة بإقامة دولة الإسلام الأولى؛ حيث الاستخلاف والتمكين ونشر الدين، وهي ستكون كذلك عند المسلمين في هذا الزمان، قال تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ۝٧﴾. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

تجديد الدين (٢)

يوسف الساريسي - بيت المقدس

هل أحكام الإسلام متطورة ومرنة؟

تسعى كافة الشرائع، سواء الدينية أم الوضعية، لعلاج مشاكل الإنسان الناشئة عن سلوكه وتصرفاته، أي الناشئة عن أفعاله. وتكون الشرائع، في العادة، نصوصًا ثابتة تعالج وقائع معيَّنة قديمة أو جديدة جرى إدراك واقعها، ثم وضعت التشريعات التي تحاول علاج هذه الوقائع. وتتَّصف الشرائع التي أتت بها الأديان التي نزلت في الكتب المقدسة بأنها ثابتة لا تتغير؛ لأن الوحي الذي أنزلها على الأنبياء انتهى بإتمام الرسالة الربَّانية، فيما شرائع البشر الوضعية تستمر في التغير؛ لأن المشرعين يقومون بتغيير وتبديل مستمر لهذه الشرائع الناقصة والقاصرة عن الإحاطة بكل أحوال البشر والعاجزة عن معالجة الوقائع بشكل صحيح؛ لذلك يلجأ المشرعون دومًا إلى إضافة شرائع جديدة وتغيير القديم ليتأقلم مع الوقائع المستجدة عند تغير الظروف وظهور عوار تشريعاتهم.

يقوم البشر بأفعال معينة لإشباع حاجاتهم وغرائزهم، وهي تتغير بسبب تغيُّر الوسائل (الأدوات) والأساليب التي تستجد في كل عصر؛ ولكن إذا دققنا الملاحظة نجد أن هذا التغيُّر المستمر هو تغيُّر في العَرَض وليس في الجوهر، بمعنى أن الذي يتغيَّر ليس هو أصل الفعل الإنساني الناشئ من الطاقة الحيوية، بل الذي يتغير في الحقيقة هو أسلوب الإشباع وأدوات الإشباع.

فالحاجات العضوية كالأكل والشرب والنوم والتنفس والإخراج والتبريد والتدفئة هي أفعال بشرية ناشئة من وجود الطاقة الحيوية لدى الإنسان، وهي حاجات أصلية لا تتغيَّر ولا تتبدَّل عبر الزمان والمكان، والذي يتغيَّر فيها هو ما يستخدم من أساليب ووسائل لإشباعها، فالأكل حاجة أصلية لكل إنسان، وأساليب الأكل وأشكاله وأنواعه والأدوات المستخدمة في إيجاده بواسطة الزراعة والصناعة، والأساليب والأدوات المستخدمة في تحضيره وتناوله، فهي تتغيَّر وتتبدَّل مع الأزمنة والأماكن وطبائع الشعوب.

وكذلك فيما يتعلق بالجانب الثاني من الطاقة الحيوية وهي الغرائز الثلاثة من حب بقاء ونوع وتديُّن، فهي طاقات وحاجات ثابتة لا تتغيَّر بتغيُّر الأزمنة والأمكنة والشعوب، بل تبقى ثابتة لا يمكن محوها أو استئصالها أو كبتها، بل هي تتطلَّب الإشباع وتلحُّ على الإنسان للقيام بأفعال سلوكية معيَّنة لإشباع هذه الحاجات والشهوات. فإذا توجَّهت الشرائع إلى

معالجة أصل هذه الغرائز وما يتعلق بها من أمور فإنها تكون قد عالجت أصل هذه الطاقة الغريزية التي لا تتغيَّر، أما إذا توجهت الشرائع لمعالجة الأساليب والوسائل التي تتمُّ فيها عمليات إشباع هذه الغرائز فإنها تكون مضطرة إلى تغيير هذه الشرائع والقوانين في كل زمان ومكان وعند مختلف الشعوب، للتأقلم مع ما يستجد من وقائع جديدة ناشئة عن التحسين والتغيُّر في الأساليب والوسائل.

فمثلًا غريزة البقاء لها مظهر وهو الدفاع عن النفس، وهذا يتطلَّب التحصُّن في أماكن معينة ضد الأعداء، سواء أكانوا بشرًا أم حيوانات مفترسة أم عوامل طبيعية؛ لذلك يبني الناس البيوت الحصينة والمدن والأسوار ويصنعون الأسلحة والمعدات التي تحمي الناس من هؤلاء الأعداء. أما الوسائل والأساليب المستخدمة في هذه الأمور فإنها تختلف حسب الأزمنة والأمكنة والشعوب، فإذا توجَّهت الشرائع لعلاج هذه الوسائل والأساليب المتغيرة كأنواع الأسلحة وأشكال البيوت والحصون ومواد البناء التي تستخدم، فإن الشرائع تجدها بحاجة للتغيُّر وفق العصر والمكان والشعب، أما إذا توجَّهت الشرائع لعلاج أصل الحاجة وهي الدفاع وحماية النفس، فإن الشريعة تكون قد عالجت أصل الحاجة الغريزية التي لا تتغيَّر ولا تتبدَّل بتغيُّر الأمكنة والأزمنة والشعوب.

فإذا كانت الشرائع تعالج الأساليب والوسائل (الأدوات) التي تستخدم في الإشباع، فإنها ولا شك بحاجة إلى أن تتغيَّر في كل عصر وفي كل مكان وعند كل شعب، ولكن إذا كانت الشرائع تعالج أصل هذه الحاجة من حيث هي حاجة، أي الطاقة الحيوية، وتعالج ما يسمح له بإشباعه وما لا يسمح وفي كيفية الإشباع، فإن هذا الأمر لا يتغير مع اختلاف الزمان والمكان وطبيعة الشعب؛ لأن الحاجة هي حاجة إنسانية أصيلة عند جميع البشر في جميع العصور لا يمكن أن تتغيَّر أو تتبدَّل.

ولذلك فإن الشرائع التي تعالج أصل الحاجات البشرية من حاجات عضوية وغرائز، تعالج أفعالًا بشرية لا تتغيَّر بتغيُّر الزمان والمكان والشعب، فلا تكون هذه الشرائع بحاجة إلى التغيُّر كلما استجدَّ جديد في عالم الأساليب والوسائل، وهذا ينطبق حقيقة على الشرائع السماوية. وأما الشرائع التي تعنى بمعالجة الشكليات الناشئة عن الحاجات العضوية والغرائز من أساليب ووسائل، فإنها تكون مضطرة إلى معالجة كل أسلوب ووسيلة تستجدُّ وتتغيَّر، فتكون شريعة متغيرة لا تصلح لمعالجة أفعال الإنسان على مرِّ العصور ومختلف الأمكنة، وهذا هو حال الشرائع البشرية الوضعية.

وشريعة الإسلام هي شريعة ربانية، وهي ثابتة لا تتغيَّر ولا تتبدَّل إلى قيام الساعة، فالنصوص الشرعية من كتاب وسنة هي هي لا تزيد ولا تنقص، فهي نصوص محدودة، وتحوي أحكامًا شرعية ثابتة لا تتطوَّر ولا تتلوَّن

حسب الأزمنة والأمكنة والشعوب، بل تخاطب جميع البشر بوصفهم الإنساني وتعالج أفعالهم السلوكية كمشاكل إنسانية؛ بحيث تتوجَّه إلى جوهر الإنسان وأفعاله الأصلية المدفوعة بدوافع أصيلة ناتجة عن وجود الغرائز والحاجات العضوية. وهذه الدوافع الإنسانية للقيام بأفعال سلوكية من أجل الإشباع هي دوافع متأصلة في جوهر الإنسان، فهي لا تتغيَّر ولا تتبدَّل ولا تتطوَّر، فالإنسان من عهد آدم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها هو هو لا يتغيَّر ولن يتغيَّر في جوهره واندفاعاته الناشئة عن غرائزه. والذي يتغيَّر لدى الإنسان هو تلك الوسائل والأساليب التي يستخدمها أثناء قيامه بأفعاله التي تشبع ما لديه من حاجات وشهوات.

وكذلك إذا نظرنا في واقع الأفعال الإنسانية نجد بأنها تحرُّك تغييري يقوم به الإنسان لإشباع ما لديه من غرائز وحاجات عضوية ناشئة عن الطاقة الحيوية التي فيه، وهذه الطاقة هي طاقة أصلية وأصيلة فيه، وهي تتمثَّل وتتجسَّد في الإنسان كإنسان بفرديته فتكون خاصية ثابتة في كل إنسان؛ لذلك فكل إنسان في جوهره وخواصِّه يشبه كل البشر من حيث الطاقة الحيوية التي لا تتغيَّر فيه كيفًا ونوعًا؛ ولكنها قد تتفاوت كمًّا من حيث القوة والضعف فقط. ولذلك يكون العلاج المتعلق بأصل أفعال الإنسان علاجًا واحدًا لكل البشر في كل زمان وكل مكان، فإذا صلح هذا العلاج لمجموعة بشرية في مجتمع معين وكان علاجًا ناجعًا وشافيًا، فإن هذا بالضرورة ينطبق على كل البشر في كل زمان ومكان، مهما اختلفت الأعراق والأجناس البشرية.

وبما أن علاج مشاكل الإنسان موجَّه نحو خواصِّه وجوهره المتعلق بأصل الأفعال لديه، وجب أن يكون هذا العلاج ثابتًا لا يتغيَّر بتغيُّر الزمان والمكان؛ لأن أصل دوافع الأفعال الإنسانية ثابت لا يتغيَّر.

صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان

لكي تكون الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، فهناك شرطان لذلك، وهما:

- الأول: أن تكون قادرة على وضع حلول لكل مشاكل البشر السابقة والمستجِدَّة عبر العصور.
- الثاني: أن تكون معالجاتها لحاجات الإنسان مناسبة؛ بحيث تحلُّ مشاكله بطريقة صحيحة.

أما بالنسبة للشرط الأول المتعلق بشمولية أحكام الإسلام لكل أفعال البشر، بمعنى قدرة الشريعة على علاج جميع أفعال الإنسان دون استثناء، وأنه لا يمكن أن يحدث فعل من قبل البشر سابقًا ولا لاحقًا إلا وله حكم شرعي يتعلق به ويعالجه. فذلك مرجعه إلى مجموعة من النصوص الشرعية التي تؤكِّد ذلك خصوصًا وأن شريعة الإسلام هي خاتمة الشرائع الربَّانية، فلا بد من أن تكون شريعة تامَّة كاملة، قال

تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ وما دامت تبيانًا لكل شيء فهي تعطي أحكامًا لكل أفعال البشر، وهي أيضًا شريعة للناس كافة في كل زمان ومكان وليست خاصة بالعرب، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾. والقرآن نفسه معجز، ومن إعجازه أن ينزل نصوصًا بطبيعتها شاملة وتصلح لأن تعطي أحكامًا شرعية لكل فعل من أفعال العباد.

أما بالنسبة للشرط الثاني المتعلق بكون الإسلام هو شريعة صحيحة تعالج الأفعال الإنسانية العلاج الصحيح، فذلك يرجع لمجموعة من النصوص المحكَمة التي تبيِّن ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ وقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ وقوله: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ وقوله: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾. فشريعة الإسلام هي الشريعة الوحيدة الصالحة لعلاج كل أفعال البشر على مر العصور وفي جميع الأمكنة؛ لأنها شريعة ربَّانية خالدة أنزلها ربُّ البشر العليم الخبير بكل من خلق وبما يصلح لهم.

وكذلك مرجع تحديد الخير والشر والحسن والقبح هو للشرع وليس للعقل؛ لأن الإنسان لا يستطيع الحكم على الأفعال من خلال نظره في واقعها فقط، بل هناك ملابسات وظروف ودوافع هي التي تجعل الفعل إما حرامًا أو حلالًا، وهي أمور لا يعلمها ولا يحيط بها إلا الله؛ لذلك كان لا بد من أن يكون علاج الأفعال الإنسانية من قبل خالق هذا الإنسان العليم الخبير، فالحاكمية لله تعالى وحده.

ولا بد لنا من تفصيل للناحية الفعلية لما ذكر في الشرط الأول، من زاوية كيفية قدرة هذه الشريعة علاج كل مشكلة وأن تحيط بجميع أفعال الإنسان، فهذا راجع لعدة أمور تجعل فيها القدرة على حلِّ كل مشاكل البشر في كل العصور، ونلخصها كالتالي[1]:

١ .عالج الإسلام مشاكل الإنسان بوصفه إنسانًا، وماهية الإنسان وخصائصه (طاقته الحيوية من غرائز وحاجات عضوية) هي هي، لا تختلف عبر الزمان والمكان، كما ذكر آنفًا.

٢ .الأحكام الشرعية تتعلق بالأفعال الإنسانية، ولا تُعنى بالوسائل والأساليب التي يقام بها لتنفيذ الأفعال إلا بالعموم، فالحكم الشرعي موجَّه لمعالجة الأفعال الإنسانية الأصلية.

٣ .الأصل في الوسائل والأساليب هو الإباحة ما لم يرد دليل التحريم. وما يدخل في مفهوم الحضارة عالجه الإسلام، وأما الجانب المتعلق بالمدنية فقد تركه للإنسان ليبدع فيه كيف شاء.

١ هذا الجزء مستفاد من كتاب معجزة التشريع الإسلامي: خصائص ومقومات للاستاذ ثائر سلامة أبي مالك

٤ .ارتبطت المعالجات بأفعال الإنسان وتعلَّقت بالوقائع، فلكل واقعة حكم ثابت، ولكلٍّ حكمٌ جزاء يتناسب معه، والأحكام تتميز بالثبات والدقة في التنزيل على الواقع.

٥ .تدخل أفعال الإنسان وعلاقاته تحت قواعد وعناوين متشابهة، ويمكن حصر كافة طرق الإشباع وتحديدها، وتحديد الأفعال التي يقوم بها الإنسان للإشباع، وتحديد متعلقات تنظيم هذه الأفعال، ويتم إعطاء أحكام ثابتة ودائمية لها؛ لأنها تناولت المعالجات من زاوية يمكن حصرها وإعطاء الأحكام المناسبة والثابتة لها.

٦ .بعض أفعال الإنسان هي معاملات تتكرَّر في كل زمان ومكان، فمثلًا أسباب تملك المال كالعمل والإرث، وأسباب نماء المال كأحكام البيع والعقود لها أحكام ثابتة، فيعطي الإسلام أحكام الأفعال وتفاصيل طريقة إجراء المعاملات وأحكام ضمانة الحقوق المترتبة على تلك التصرفات. فهي معاملات متكرِّرة ثابتة في كل الأزمنة والأمكنة.

٧ .ويعطي الإسلام أحكام الاضطرار؛ حيث راعى الأحوال الاعتيادية (العزيمة)، والأحوال الاستثنائية الاضطرارية غير العادية (الرخصة).

أما من ناحية النصوص الشرعية من قرآن وسنة نبوية والتي تجعل فيها القدرة على إعطاء حكم لكل فعل إنساني، فذلك راجع إلى طبيعة تلك النصوص واتساعها وإلى اللغة التي نزلت بها. فلغة النصوص الشرعية هي اللغة العربية، وهي لغة واسعة وتتميَّز بخصائص عن اللغات الأخرى. وشرائع البشر تعطي أحكامًا لمشاكل البشر وأفعالهم بالمنطوق، أما النصوص الشرعية فلها وجوه متعدِّدة ترشد إلى الأحكام، فلها منطوق محدد؛ ولكنها يمكن أن يستخرج منها أمور أخرى كالمفهوم والمعقول (القياس والعلة الشرعية)؛ لذلك فالشريعة واسعة، ومردُّ سَعتها للتالي:

١ .إن مصادر التشريع هي الكتاب والسنة، وهي محدودة من حيث النصوص؛ ولكن معانيها تنطبق على وقائع جديدة إلى يوم القيامة، لطبيعة اللغة الواسعة التي نزلت بها، وقدرتها على حمل المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة.

٢ .انطباق النصوص على كل أفعال الإنسان المتجددة والمتعددة مهما تنوَّعت واختلفت، لأنها جاءت على صورة ألفاظ لها دلالات معينة، واستعمل البيان لإيصال المراد منها.

٣ .جعل الإسلام الأحكام خطوطًا عريضة؛ أي جاء بمعانٍ عامة محددة الوصف للأفعال، تنطبق على كل ما يندرج تحتها، أي أنه إذ أعطى الحكم لجنس الفعل أو نوعه بوصف عام لذلك كان منطبقًا على كل فعل من جنسه أو من نوعه، وتَرك للعقل أن يستنبط من هذه المعاني العامة الأحكام الشرعية للمشاكل المتجدِّدة؛ ولهذا لا يمكن أن توجد مشكلة واقعيًا إلاّ ولها كذلك محل حكم.

٤ .نزلت النصوص أحكامًا شرعية. فمنها أحكام خاصة جزئية أو تفصيلية، ومنها أحكام عامة أو كلية، ومنها قواعد عامة كلية وتعاريف شرعية، وأحكام مستنبطة (أو مستقرأة) مما يندرج تحت المعنى العام إن كان الوصف غير معلَّل، وعلى كل ما ينطبق عليه الوصف إن كان الوصف معلَّلًا؛ بحيث يقاس بعضها على بعض. فيمكن للمجتهد التفريع على تلك القواعد أحكامًا كثيرة، ويدخل تحتها أفراد، والتعريفات تنطبق على وقائع كثيرة، والعلل تشترك فيها نوازل كثيرة.

٥ .وضع الشارع محدَّدات (علامات) منضبطة قابلة للانطباق على الأشياء مهما تنوعت؛ لتكون مقاييس للمجتهد يستطيع معها أن ينزل الأحكام المتعلقة بها على ما استجدَّ من اكتشافات للأشياء، حتى ينضبط في ذهن المجتهد ماهيَّة ما به يكون مناط الأحكام الشرعية.

هذه القضايا جعلت الإسلام شاملًا تامًّا، وشريعته واسعة قادرة على إعطاء المعالجات والحلول لمشاكل الإنسان إلى يوم الدين، تلك الحلول التي صفتها الأساس هي الثبات، فلا تتغير، فتستطيع بذلك الثبات ضمان استمرار تحقيق العدالة، وضمان تحقيق غاياتها ومقاصدها على الوجه الصحيح، وبقاء انسجامها في عين المنظومة التشريعية. فهي شريعة واسعة، إلا أن هذه السعة في الشريعة لا تعني أنها مرنة بحيث تكون منطبقة على كل شيء ولو ناقضها، ولا تعني أنّها متطوِّرة بحيث تتبدَّل مع الزمن، بل يعني اتساع النصوص لاستنباط أحكام متعددة، ويعني اتساع الأحكام لانطباقها على مسائل كثيرة.

ومن الأمثلة التي تدلُّ على سعة الشريعة وما جاءت به من معان عامة، قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ فالحكم هنا متعلق بأخذ الأجرة على القيام بفعل معين وهو الإرضاع من قبل أية امرأة مرضعة، وهذا المعنى يصلح بأن يكون معنًى عامًا ينطبق على أي فعل يستحق فاعله -ذكرًا كان أو أنثى- أجرًا على قيامه بما استؤجر له، وهذا المعنى للإجارة يمكن أن يستنبط منه قاعدة شرعية عامة: (كل عامل عند غيره يستحق أجرة على عمله) ويندرج ذلك على جميع الأمور التي تدخل تحت هذا المعنى العام للعمل عند الآخرين بأجر، فتأخذ هذه المجموعة من الأفعال نفس الحكم الشرعي، وهكذا.

فكيف يكون تجديد أمر الدين إذًا؟

يقول الاستاذ أبو الأعلى المودودي (رحمه الله): «التجديد في حقيقته هو تنقية الإسلام من كل جزء من أجزاء الجاهلية، ثم العمل على إحيائه خالصًا محضًا على قدر الإمكان».

إن تجديد الدين بحسب المفهوم الشرعي يكون بإحسان فهم الإسلام بالشكل الصحيح كما نزل به الوحي على الرسول عليه الصلاة والسلام؛ بحيث يؤدي هذا الدين وظيفته ودوره الذي أنزله الله لأجلها، فكان من الضرورة بمكان

أن يتمَّ تحديد الفكرة الإسلامية **بصفاء ونقاء وبلورة**. فيلزم لإعادة **الصفاء** أن يتمَّ ربط كل فكر أو حكم أو رأي بالدليل عليه من الكتاب والسنة، أي ربطه بما جاء به الوحي. **والنقاء:** يتم بإبعاد كل فكر أو حكم أو رأي ليس من الفكرة الإسلامية عنها، فتزيل من الفكرة الإسلامية ما علق بها من الشوائب وما ألحق بها من أفكار في العصر الهابط أو جرَّاء الغزو الفكري والتبشيري، أو جرَّاء قيام المدارس التوفيقية والعقلانية بليِّ أعناق النصوص أو تفسير الإسلام تفسيرًا يتناسب مع الواقع. **أما البلورة** لمفاهيمها فيتم بإحسان تصور الفكرة الإسلامية في الأذهان، فيكون الفكر ناتجًا عن إحساس، وأن يتبلور هذا الفكر بحيث يدرك الإنسان المبدأ إدراكًا صحيحًا بفكرته وطريقته ثم العمل على تغيير الواقع.

أما كيفية القيام بذلك التجديد فتكون بالانضباط بما جاء به الوحي من كتاب وسنَّة والتمسك بهما وفق الفهم الصحيح المبني على اللغة العربية، كما كان ذلك الفهم زمن الرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته الكرام، وبالالتزام بالضوابط الشرعية الصحيحة وفق علوم الشريعة المعتبرة من أصول دين وأصول فقه وعلوم الحديث وسواها.

أما ما هي المجالات التي يكون فيها التجديد، فهي تشمل كل أمر من أمور الدين وأمور المسلمين. وهي تشمل مجال العقائد والأحكام الشرعية واللغة، وكذلك حلَّ النوازل والقضايا التي تهمُّ المسلمين في عصرهم.

والخطوة الأولى التي يجب على المجدِّد أن يقوم بها هي بالمراجعة المنهجية للأصول، سواء أصول الدين أم أصول الفقه، فيدرس علم أصول الدين أو العقيدة، ويدرس أهم المفاهيم العقائدية فيه ويقيمها وفق قواعد عقلية وشرعية منضبطة وبالأدلة القطعية، فتتمُّ دراسة قضايا العقيدة ومتعلقاتها، ويتمُّ إزالة كل ما علق بها عبر العصور.

فيقوم المجدِّد بدراسة آثار دخول الفلسفات الإغريقية والفارسية في العقيدة، من مثل مسائل خلق القرآن والقضاء والقدر وصفات الله والموت والرزق والتوكل على الله، وعلم المنطق والتصوُّف وتقديس الأولياء، وكذلك آثار أفكار العلمانية وفصل الدين عن الحياة والديمقراطية والاشتراكية والإلحاد والطريقة العلمية ونظرية التطور الداروينية، وسواها من المسائل التي كان سبب إدخالها إلى الإسلام هو تأثر المسلمين بالفلسفات والمبادئ المخالفة للإسلام. فما كان من هذه الأفكار مخالفًا للإسلام وعقيدته يتمُّ رفضه وإزالته من العقائد الدينية، وما كان منها غير مخالف ويمكن بناؤه على عقيدة الإسلام فلا إشكال في الأخذ به.

أما في مجال أصول الفقه، فيقوم المجدِّد بمراجعة منهجية لعلم أصول الفقه؛ بحيث يدرس الأصول وفق قواعد شرعية منضبطة وبالأدلة القطعية، فتتمُّ دراسة قضايا أساسية

كالأدلة الشرعية المعتبرة، وكيفية الاستدلال بالأدلة والقياس والعلة الشرعية، والتراجيح والتعادل وغيرها، فتتمُّ دراسة وتقييم قضايا أصول الفقه ومتعلقاتها، ويتمُّ إزالة كل ما علق بها عبر العصور، كالأدلة الشرعية القائمة على أدلة ظنية كالاستحسان ومذهب الصحابي وعمل أهل المدينة والعرف ومآلات الأفعال...

وكذلك تتم دراسة المصالح وفقه الضرورة والأقليات ومقاصد الشريعة وغيرها من الأمور التي يحاول بعض المحدَثين من خلالها إدخال الأنظمة الغربية إلى الدين، تحت ستار أنها «أدلة شرعية»، وهي في حقيقتها أشباه أدلة بُنيت على فهم سقيم للأصول، والدافع لها هو تقليد الغرب والانتفاع بما عنده من أفكار وأنظمة تحت مسوِّغات أصولية، وهي في الحقيقة ذرائع لتغيير الإسلام ليوافق الحضارة الغربية الحديثة، وهذا الأمر خطير جدًّا على الإسلام؛ لأنه يبتدع في أصول الفقه أدلة وقواعد ليست منه؛ بحيث يظن المتأثِّر بها أنها من الدين وأنها مبنية على أدلة معتبرة من أصول الفقه، في حين أنه تم تأويلها بتوجيه مقصود من عقليات متأثرة ومنضبعة بما عند حضارة المتغلِّب من أنظمة «متحضِّرة» و«متطوِّرة» تسود العالم الحديث.

أما في مجال علم الحديث، فقد انتبه المسلمون في العصور الأولى إلى خطر الدسِّ على حديث الرسول عليه الصلاة والسلام، وقاموا بضبط هذا المجال بقواعد وضوابط عقلية وشرعية بحيث أزالوا كل ما علق به من كذب ووضع ودسٍّ، وقد اكتمل بنيان هذا العلم في القرون الأولى، ويمكننا الآن الركون إلى ما حقَّقه الأوائل في هذا المجال، مع ضرورة الانتباه إلى الأحاديث الضعيفة وكيفية الترجيح والجمع بين الأدلة التي تبدو متعارضة، وهذا يجب أن ينضبط من خلال علم أصول الفقه. ولا بد للمجدد كذلك من الرد على افتراءات المحرِّفين والمستشرقين والمشكِّكين في أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام وفي علوم الحديث عمومًا.

وقل نفس الشيء **بالنسبة لعلوم اللغة** التي بذل المسلمون الأوائل جهودًا عظيمة في جمعها وتقعيدها وضبطها بحيث حفظ لسان العرب بحمد الله.

أما في مجال الاجتهاد الشرعي، فيقوم المجدِّد بالاجتهاد وفق أصول فقه منضبطة لجميع ما جدَّ من أمور للمسلمين، فيما يلزمهم لإعادة فهم الإسلام بإحسان وتجديد أمر الدين ليعطي المجتهد المجدِّد أحكام الشرع المتعلقة بها؛ لتكون هذه الأحكام علاجًا لتلك الأمور والقضايا، وذلك مثل كيفية أعادة الخلافة الإسلامية، وما يلزم لهذه الدولة من أحكام تتعلق بالنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي ونظام الحكم والسياسة والتعليم والصحة... إلخ.

وهنالك فرق بين التجديد والاجتهاد الشرعي، فلا يلزم أن يكون كل مجتهد هو

مجدِّد لأمر الدين؛ إلا أن المجدِّد يلزمه بالتأكيد أن يكون مجتهدًا، فيجتهد في نواحٍ مختلفة من أمور الشريعة؛ لكي يكون قادرًا على تنزيل الأحكام الشرعية الصحيحة على وقائعها ليعالج جميع المشاكل والقضايا التي تهمُّ المسلمين.

ومن أهم ما يراد من المجدِّد القيام به بجانب التجديد في الأمور الفكرية والفقهية كالتفسير والحديث واللغة وغيرها، أن يقوم بدراسة الواقع القائم في عصره والمشاكل والقضايا الكبرى والنوازل التي تعاني منها أمته، بأن يحدد كيفية تغيير واقع أمته ليعود راشدًا، وبالتالي يتحوَّل جهده التجديدي إلى عملية تغيير للواقع المخالف للشرع والبائس للمسلمين، فينهض بهم ويعيدهم -كما كانوا- خير أمة أخرجت للناس، فيتغيَّر الواقع السيئ ويعود راشدًا من جديد.

أهم ثمرات تجديد الدين

إن أهم ثمرات تجديد أمر الدين تتجلَّى في حلِّ مشاكل المسلمين في العصر الحديث؛ حيث يعتبر هذا الأمر من أهم أعمال التجديد المطلوبة. فلو قام المجدِّد بأعمال فكرية وفقهية كثيرة من غير أن يدرس حكم الله في الواقع القائم وكيفية تغييره ليعود كما كان زمن النبي عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين، فإن علمه وجهده ونفعه يكون نظريًا في الكتب والمؤلفات ولا يتغيَّر الواقع البائس للمسلمين بأعماله التجديدية.

وبالتالي، لا بد للمجدِّد من دراسة معمَّقة جدًّا لمشاكل المسلمين في العصر الحديث، ودراسة كيفية حل هذه المشاكل وفق منهجية عقلية وشرعية، منضبطة بحل المشكلات وفق قانون السببية ووفق الأدلة الشرعية التي تعالج هذه الوقائع الإشكالية في العصر الحديث. فيلزم المجدِّد أن يدرس مشاكل المسلمين الحالية ويربط مسبباتها (نتائجها) بأسبابها وفق قاعدة السببية.

فيقوم المجدِّد أولًا بتحديد المشكلة الجوهرية (المحورية) للمسلمين، والتي يجب عليهم العمل على حلها؛ وذلك من خلال دراسة تاريخ المسلمين القريب والبعيد، وما جدَّ من إشكاليات في فهمهم الإسلام؛ حيث تُعتبر هذه الإشكاليات بأنها الأسباب التي أوجدت لديهم غشاوات وسوء فهم للإسلام (فكريًا)، مثل دخول الفلسفة والمنطق اليوناني وما جرَّه من نشوء علم الكلام، وإحداث بلبلة فكرية في قضايا مثل خلق القرآن وصفات الله والقضاء والقدر وغيرها. ثم إشكاليات الدسِّ على أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام وإقفال باب الاجتهاد الشرعي ودخول الفلسفة الهندية ونشوء التصوف والقدرية الغيبية، ثم إشكالية فصل الطاقة العربية عن الطاقة الإسلامية... كل ذلك أدى إلى سوء فهم للإسلام نتج عنه إساءة تطبيق للشرع في الدولة. ثم طامة دخول الفكر الغربي العلماني الرأسمالي وتأثر الكثير من المسلمين به في القرن التاسع عشر، وما نتج عنه من هدم الخلافة الإسلامية بعد الحرب

العالمية الأولى، وتقسيم بلاد المسلمين إلى كيانات ضعيفة هزيلة أفقدتهم الوحدة.

ثم على المجدد أن يدرس العلاج للمشكلة الجوهرية للمسلمين وما نتج عنها، وذلك من خلال قلب أسباب المشكلة إلى أسباب لحلها، وقلب نتائج المشكلة إلى أهداف يسعى لتحقيقها، فيكون الهدف هو استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة والعمل على توحيد بلاد المسلمين في دولة واحدة، وتكون الخطة السببية لتحقيق ذلك بواسطة إحسان فهم الإسلام بشكل صحيح بواسطة الفكر المستنير. ويكون التجديد هنا بإعادة صياغة مفاهيم الإسلام صياغة فكرية جديدة بأسلوب مناسب يفهمه المعاصرون، تطرح الإسلام كمبدأ لشؤون الحياة جميعًا؛ بهدف إعادة ثقة المسلمين بأفكار الإسلام وأحكامه التي تزعزعت أثناء الغزو الفكري الغربي لبلاد المسلمين. ولا بد كذلك من مزج الطاقة العربية بالطاقة الإسلامية لأجل إحسان الفهم، وتتبع أهم الأفكار التي تسرَّبت للمسلمين من الفلسفات الأخرى وحلِّ ما أوجدته من سوء للفهم، ثم القيام ببث هذه المفاهيم الإسلامية التجديدية بين المسلمين وإيجاد الرأي العام عنها من خلال التفاعل مع المجتمع، وهذا لا يكون عملًا فرديًّا، بل هو عمل جماعي من خلال كتلة تحمل هذا الفكر وتتبنَّاه وتبثُّه في المجتمع لتوجد الرأي العام عنه، ثم تسعى لإيصال الإسلام إلى الحكم من خلال اتباع طريقة شرعية صحيحة، ثم تطبيق الإسلام على المجتمع تطبيقًا انقلابيًّا شاملًا.

بهذه الكيفية يكون التجديد المطلوب للدين منتجًا ونافعًا للمسلمين، فيحل جميع مشاكلهم ويوحِّد صفهم وكلمتهم ويرفع شأنهم بين الأمم، ثم يقوم المسلمون من خلال دولة الخلافة بحمل الدعوة الإسلامية للعالم والجهاد في سبيل الله، فيملكون الأرض وينشرون فيها العدل بالإسلام، كما بشَّر بذلك سيدنا محمد ﷺ.

وهذا العمل التجديدي يبرز أهمية دور علماء الإسلام في التجديد وقيادة الناس وإرشادهم إلى الحق، فهو دور عظيم ومؤثر، فلا بد للعلماء من المبادرة والانضمام لمشروع التغيير الحقيقي المبني على الفكر التجديدي المستنير، ودعوة الناس إليه بوصفهم قادة الفكر وحملة لواء الحق عند المسلمين، فهم أهل وزن بين الناس، وكلامهم معتبر جدًا. ولا بد للعلماء من تذكُّر الميثاق الذي أخذه الله عليهم أن لا يقولوا على الله إلا الحق. وقول الرسول عليه الصلاة والسلام عنهم بأنهم ورثة الأنبياء، وهذا يحمِّلهم مسؤولية كبيرة تجاه المسلمين وتجاه الحكام، وتجاه العمل لإقامة الدولة الإسلامية.

مجدِّد العصر الحاضر

إن تجديد الدين هو واقع ومطلب شرعي، وهو يحدث كل قرن من الزمان، فيقوم

المجدِّدون الحقيقيون من المسلمين بنفي كل خبث عن الدين، ويزيلون كل ما علق به مما ليس منه، ويعيدونه تمامًا كما أنزل على الرسول عليه الصلاة والسلام، وينيرون للمسلمين الحلول الصحيحة لما جدَّ لديهم من قضايا وإشكاليات جديدة.

وعبر تاريخ المسلمين ظهر مجدِّدون مميَّزون عبر كل القرون، ففي القرن الأول ظهر الخليفة عمر بن عبد العزيز، ثم ظهر الإمام الشافعي على رأس المئة الثانية، وكان ممن ظهر من المجددين الذين حملوا مشروعًا للتغيير وإحياء لعلوم الدين، حجة الإسلام أبي حامد الغزالي في القرن الخامس الهجري، وظهر كذلك في القرن الثامن للهجرة مشروع للتجديد على يد شيخ الإسلام ابن تيمية، وغيرهم ممن حاولوا تغيير واقع المسلمين بالقيام بتجديد أمر الدين.

والسؤال: هل وجد من بين المسلمين من قام بالعمل لتجديد أمر الدين في العصر الحديث؟

والجواب عليه: نعم، فقد ظهر الكثيرون في العصر الحديث ممن يظن فيهم التجديد؛ ولكن عند التمحيص والنظر في أعمالهم وفق شروط التجديد التي ذكرناها آنفًا، فإن هناك - حسب علمنا - محاولة واحدة جادة فقط للتجديد، وهي ما قام به الإمام المجدد والعالم الأزهري الشيخ تقي الدين النبهاني، والذي طرح مشروعًا متكاملًا لتجديد أمر الدين مع نهاية القرن الرابع عشر الهجري في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، وكان تجديده عمليًّا؛ حيث أنشأ تكتلًا متميِّزًا يقوم على هذا المشروع التغييري والجهد التجديدي، ألا وهو تكتل **حزب التحرير**. وقد تبنى الحزب هذه المفاهيم التجديدية وقام عليها وسعى لبثِّها بين المسلمين لايجاد الرأي العام لها، وسعى كذلك لطلب النصرة من أهل القوة والمنعة لإقامة الخلافة الإسلامية في نقطة ارتكاز في إحدى دول المجال في البلاد الإسلامية، ثم تقوم الدولة بعد ذلك بتوحيد باقي أقطار المسلمين مع هذه الدولة وتحرير البلاد الإسلامية المغتصَبة، ثم تستأنف حمل الإسلام إلى العالم بالدعوة والجهاد.

وسيدرك المسلمون أهمية ما قام به مجدِّد العصر الشيخ تقي الدين النبهاني، بعد أن تقوم الخلافة الثانية على منهاج النبوة قريبًا إن شاء الله، فحتى يومنا هذا ما زال المسلمون بعمومهم لم يدركوا أهمية العمل التجديدي الذي أنجزه الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى، بسبب حصار النشر والتشويه الإعلامي والخوف من سطوة الحكام، وسيذكر التاريخ يومًا الشيخ تقي الدين كأحد أبرز مجددي عصره وستكون أعماله التجديدية محل نظر ودراسة وتأسٍّ ومتابعة لانهاض المسلمين وحمل دعوتهم إلى العالم بمشيئة الله، وإن غدًا لناظره قريب. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

النظام الاقتصادي الأمثل (٢)
(في ظلال النظام الاقتصادي الإسلامي)

محمود عبد الهادي

نظام الإسلام نظامٌ فريدٌ بديعٌ شاملٌ

النظام الاقتصادي الإسلامي هو قواعد وأحكام شرعية، فمصدره الشريعة الإسلامية، وهو كسائر أحكام الشريعة أحكامٌ لأفعال العباد، ففيه ما في الشريعة من أحكام التكليف: الفرض أو الواجب، والمندوب أو المستحب، والمباح، والمكروه، والحرام أو المحظور، كما فيه ما فيها من أحكام الوضع؛ السبب، والشرط، والمانع، والرخصة والعزيمة، والصحة والبطلان والفساد. وهذا التفصيل والنظر الدقيق إلى أفعال الناس والحكم عليها لا نجده في أي قانون أو تشريع وضعي: فهو حين يجعل الزكاة فرضًا محدد المقدار، فإنه يجعل الزيادة على ذلك من الصدقة المستحبة التي يثاب عليها المسلم.

وهو حين يجعل الربا حرامًا، فإنه يجعل الفرض مندوبًا يثاب فاعله. وهو حين يحرم كنز المال ومنعه عن السوق لغير حاجة، فإنه يحث على العمل والتجارة والشركة والإنفاق في الخيرات، ويجعل كل ذلك مندوبًا، ويجعل التخيُّر بين تلك الأعمال وأمثالها مباحًا. وهو في كل حال يحرم كنز المال ويوجب وضعه في السوق وبين أيدي الناس لتمويل المشاريع وتنفيذها وللعمل والإنتاج وسد الحاجات. وهو حين يجعل التجارة مثلًا من المندوبات ويحثُّ على تنمية الملك بها، فإنه يحرم أكل المال بين الناس بالباطل، فيحرم الغش والخداع والكذب والقمار والربا. وهو حين يجعل التنافس في السعر أو الجودة مباحًا فإنه يحرم قصد الإضرار بالغير ويحرم الاحتكار. وهو حين جعل التركةَ حقًا للوارث فإنه منع توريث القاتل. وهو حين يسمح للفرد بأن يقلِّل من العمل وأن يزهد في الكسب وتحقيق الربح، فإنه يوجب عليه حدًّا أدنى من العمل ومن قصد تحقيق القيمة المادية لينفق على نفسه وعياله ومن تجب عليه نفقتهم. وهو حين يسمح له بأن يزيد في طلب الكسب وزيادة المال والسعي خلف القيمة المادية، فإنه يوجب عليه حدًّا أدنى من الأعمال التي يجب أن تحقق القيمة الروحية وحدها وذلك بالعبادات التي أوجبها عليه، وبما أوجب عليه في ماله من زكاةٍ وحقوقٍ، وجعل الزيادة في كل ذلك من المندوبات، وأوجب عليه في سلوكه ومعاملاته أخلاقًا ورحمةً وأن يغيث الملهوف بحيث يحقق أيضًا القيم الأخلاقية والإنسانية، وهكذا تمضي أحكام الإسلام ومنها أحكام تملُّك المال وتنميته وإنفاقه بنظام مفصَّل بديع يعالج كل أفعال الناس بمعالجات تنفذ إلى أعماق النفس وحقائقها وإلى ما تبتغي تحقيقه ولا تطمئن إلا بتحقيقه من قِيم روحية ومادية وأخلاقية

وإنسانية، وبحيث يعالَجُ كل فرد مهما اختلفت ميوله وتميزت عن غيره، فينتج عن ذلك مجتمع آمنٌ تطمئن فيه النفوس وتتحقق فيه كل القيم بشكل متوازن.

وهو حين أباح التجارة والإجارة والشركات بأنواعها المشروعة، والكفالة والرهن والحوالة والإحالة والضمان والقرض والهبة والوصية... فإنه جعل لصحة ذلك كله أسبابًا وشروطًا تحيط بكل حالات الوقائع المختلفة؛ بحيث يرتفع النزاع وتتبيَّن الحقوق. وكذلك حين أباح التملك، فإنه جعل الملكية ثلاثة أنواع: ملكية فردية جعل السلطان فيها للفرد على ما يملكه، وملكية عامة ينتفع منها وبها كل أفراد الرعية، فلا يحتكرها أو يتميَّز بها أحد على غيره، وملكية الدولة وهي ما جعل الشرع للدولة أن تتصرف بها لمصلحة الأمة والرعية وفق السياسة الشرعية، فترفع بها الفقر، وتنشئ ما يوزِّع الثروة فيحفظ التوازن ويمنع الطبقية، وما يدفع عن الأمة العدوان ويحقق حمل الدعوة والجهاد. وكذلك جعل كلًا من هذه الأنواع الثلاثة معروفًا بأسبابه وأوصافه الشرعية، فلا يملك أحد أن يحوِّل شيئًا منها من نوع إلى آخر، فلا يحوِّل الملكية الفردية إلى عامة أو إلى الدولة، ولا العامة إلى فردية أو إلى الدولة.

نظام للإنسان بوصفه إنسانًا وليس للأدوات

وإن من أهم ما نلاحظه في هذا النظام أن أحكامه موجَّهة إلى أفعال الناس بوصفها أفعالًا إنسانية، أي تصدر عن الناس، وقد عرَّف العلماء الحكم الشرعي بأنه خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد، فهو ليس نظامًا للوسائل أو الأشياء وإن بيَّن أحكامها كلها، وإنما للأفعال التي يقوم بها الإنسان مستعملًا الوسائل والأشياء، وهو ليس نظامًا لعين المال أو الثروة وإن بيَّن ما يجوز أن يكون مالًا وما لا يجوز، وإنما هو نظام لفعل الإنسان المتعلق بالمال أو الثروة؛ بكيفية تَمَلُّكِها أو التصرف بها كتنميتها أو إنفاقها. وهذا بخلاف النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي كان من أول مشكلاته وأخطرها في نظرياته وتنظيرات فلاسفته العجزُ المطبقُ ومن ثم الضلال عن الطريق الصحيح للبحث. فالبحث هو في الإنسان؛ في كيفية تملكه للمال ولوسائل إشباع الحاجات، وفي كيفية دفعه إلى الإنتاج وتنمية ملكيته، وفي سد وإشباع حاجات الفقراء والعاجزين، أو الذين نزل بهم من المصائب والجوائح ما جعلهم من العاجزين أو المحتاجين... وكل ذلك يكون على أساس أحكام الشرع ولتحقيق أهدافه التي تضمن وتحقق ما يحفظ على الناس أمنهم وكراماتهم وطمأنينتهم وسائر حاجاتهم الاقتصادية وغير الاقتصادية. ولكن النظام الرأسمالي – بخلاف النظام الإسلامي - وقع صريعًا من أول طروحاته ونظرياته؛ إذ وقف عاجزًا عجزًا مطبقًا عن معالجة الإنسان وحاجاته من حيث هو إنسان، فبدل أن يبحث في الإنسان وحاجاته - ولو في الإنسان عمومًا فضلًا عما يتميز به فرد عن فرد من الناس في الميول والقوى الفكرية والجسدية - بدل ذلك

وجدناه يقرِّر للإنسان حريته في التملك وفي تنمية ملكيته، ثم يتبجَّح بهذه الحرية التي قرَّرها، وكأنه يحرِّر بها الطاقات ويطلقها للناس جميعًا للتملك والإنتاج وزيادته، فينتج عن ذلك غنى المجتمع ورفاهه! ثم لم يلبث أن أدرك من معنى هذه الحرية أنها تُفضى إلى نقيضها بما تؤدي إليه من فوضى واعتداء ونقض لأصلها، فخرج بما رآه قيدًا يمنع أضرارها الوخيمة بل القاتلة، فقال بأنه تنتهي حرية الفرد حيث تبدأ حرية الآخرين. وهكذا مضت فلسفة هذا النظام ينقض فرعُها أصلَها، وعجزت مرةً أخرى أن تبين للعقل أين تبدأ حرية الآخرين ليعرف أين تنتهي حرية الفرد. ولم يكن من مآل هذه الفلسفة إلا أن يستأثر أصحاب الثروة والسلطة بأن يحدِّدوا ويقنِّنوا هذه البداية وتلك النهاية بحسب مصالحهم، فحكموا على العاجزين والفقراء بالموت أو بالعبودية المقنَّعة بحجاب اسمه الحريات وحرية الملكية.

عجز النظام الرأسمالي وفشله ونتنه

فشتَّان شتَّان بين نظام الإسلام الذي جاء من عند العليم الخبير يبيِّن للناس الواجبات بأعيانها والمندوبات بأعيانها وكذلك المباحات والمحرمات والمكروهات، فيبيِّن الصلاحيات والحقوق ويبيِّن الواجبات والقيود بنظام مفصَّل دقيق... شتَّان شتَّان بين هذا النظام وبين نظام يتفلسف فيه متبجِّحون ضالُّون، ويفلسفه مُدَّعون عاجزون تائهون، فيعلنون حرية الملكية التي ما هي إلا عجز عن أدنى تنظيم لشؤون الإنسان، ثم يزداد العجز عجزًا ويصبح ضلالًا مُعيبًا إذ يقيِّدون الأصل بما يَنقضه ويُلغيه، ثم يصبح العجز والضلال جرائم وشذوذًا؛ إذ يتحكم أصحاب المال والسلطة بأحكام هذا النظام وقوانينه فيفصِّلونه بمقاييس أهوائهم وشهواتهم، ثم يُخرجون للناس الكذب ضروبًا والخداع فنونًا والفخاخ إغراءً وألوانًا جذابة، يقدمونها لهم باسم الديمقراطية والألفاظ المرغوبة، يفرشون سجادةً زاهيةً على مزبلة أوساخهم وعلى دماء وأشلاء ضحاياهم، فهل يخفى نتنُهم؟!.

فمن لي بهؤلاء الذين عندما سمعوا تعبير النظام الاقتصادي الإسلامي جعلوا يستهزئون ويُنكرون! من لي بهم وهم من جلدتنا ومن ذراري أمتنا، فمَنِ الأحقُّ أن يستهزئ بالآخر، عملاء الفكر الغربي وببغاوات هذه الحرية المزعومة أم دعاة الإسلام ودعاة أنظمته ومنها النظام الاقتصادي الاسلامي؟! بالتأكيد دعاة النظام المنبثق عن عقيدة الإسلام أحقُّ.

صور من ضلال النظام الرأسمالي، المشكلة الاقتصادية:

لم يجد دهاقنة هذا الفكر الرأسمالي سبيلًا إلى نظام يعالج سلوك الإنسان وأفعاله، فراوغوا ليفلسفوا ضلالهم ووضعوا نظرياتهم للأشياء وللوسائل وليس لأفعال الناس وسلوكهم، فشطحوا إلى ما لا يقبله عقل ولا يستقيم تحت نظر، وكأنهم طمس الله على أعينهم فأنَّى يُبصرون. فقالوا إنه لأجل كفاية حاجات الناس من السلع وسائر الحاجات يجب تكثير هذه الأشياء وزيادة إنتاجها. وبنَوْا على هرطقاتٍ

وخيالات لا تثبت، بل ثبت ضلالُها بالحسِّ منذ ظهورها، ولكنهم ما انفكوا يبنون خداعهم عليها، وهي أن وسائل الإشباع وسد الحاجات أقل من الحاجات؛ لذلك لا بد من زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، بل منهم من كان ذهب إلى أن البشرية في خطر، وذلك حسب نظرية لابلاس التي تقول إن زيادة البشر تتبع متوالية هندسية؛ ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ... وهكذا، في حين زيادة الإنتاج في الأرض تتبع متوالية حسابية؛ ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ... وهكذا، وعليه فإن الإنتاج لا يفي بالحاجات. وفي هرطقات فلسفتهم للنظام الاقتصادي الرأسمالي قالوا إن حاجات الناس تتكاثر ولا تنتهي بينما الإنتاج محدود، وهو ما سمَّوه الندرة النسبية للسلع والخدمات. وعليه؛ فلأجل حل هذه المشكلة ينبغي توجيه الفكر والتشريع والاقتصاد نحو زيادة الإنتاج وتنمية الثروة. وهكذا انتقل التفكير بالتشريع عندهم من تفكير بالإنسان وواقعه وخصائصه وحاجاته وميوله وأفعاله إلى تفكير بمادة الثروة وكيفية زيادتها. فتفكيرهم منصبٌ على إيجاد الثروة وعلى زيادتها وليس على كيفية تمليكها للأفراد، ولا على أن يتمكَّن الكل من كفاية حاجاتهم، أي على زيادة الثروة في البلد وليس على كيفية تملكِّها من قِبَل الأفراد وتوزيعها عليهم، وتفكيرهم منصب على تشجيع الابتكار والاكتشافات والعلوم لأجل تكثير الإنتاج وتحسينه، وأما النظام الذي يوضع لأجل تنظيم أعمال الإنسان ونشاطاته عندهم فله عنوان واحد، هو الحريات التي ينبغي أن يتمتع بها الفرد وتشجيع المبادرة الفردية. ولقد ثبت خطأ نظرية لابلاس ولا حديث لنا فيها. كما ثبت خطأ وضلال فكرة الندرة النسبية للسلع والخدمات من خلال ما نشاهده في الأرض من ثروات تهدر وثروات لا تستغل بل استغلالها ممنوع، في حين الملايينُ من البشر ذوي القدرات الفكرية والجسدية عاطلون عن العمل. ومع ذلك ما زال ذوو السلطة والمال المتنفعون يطبقون نظرياتهم الفاسدة بالقوة والتضليل ويستعمرون شعوب العالم، ومازال العملاء يؤدُّون أدوارهم والببغاوات يكرِّرون التفاهات. وليس هذا قاع انحطاط هؤلاء، بل قاعهم أعمق؛ إذ هبط إلى أدنى من مسكة عقل وفهم، فصاروا عند النظر إلى اكتفاء المجتمع أو ازدهاره أو فقره لا يقيمون وزنًا في فلسفتهم وحساباتهم لفقر الأفراد في المجتمع، أو للطبقية المذهلة، أو لسوء توزيع الثروة! فعلى سبيل المثال بلد عدد سكانه مليون ومدخوله السنوي ٥ مليارات دولار يُعد مجتمعًا غنيًا مزدهرًا إذ دخل الفرد السنوي فيه هو ٥ آلاف دولار، يعلنون طريقة حسابهم هذه وتكرِّرها وسائل إعلامهم، وهم في الوقت نفسه يقولون إن هذا البلد يملك ١٪ من سكانه، هم أثرى أثريائه، ٩٠٪ من مجموع الثروة. والحقيقة معروفةٌ أن أكثر من ربع سكان هذا البلد لا يزيد مدخول الفرد السنوي منهم عن مائتي دولار مثلًا، ونصفهم عن ثلاثمائة للفرد سنويًا، فهل هذه الحسبة يقبلها عقل؟ هل تعبر عن حقيقة؟ هل هي مقياس حقيقي في الدلالة

على واقع المجتمع وأنه غني ومزدهر؟ سؤال برسم روَّاد الفكر الاقتصادي الغربي الرأسمالي ودعاته وببغاواته!

وهنا لا بد من القول إنه شتَّان وألف شتَّان بين نظام يرى الأشياء كما هي ويعالجها بحكمة، فيرى أن المشكلة الاقتصادية التي ينبغي النظرُ إليها وعلاجُها هي توزيع الثروة بحيث يتمكن كل فرد من إشباع ضروراته وحاجاته، وبين نظام يجعل المشكلة الاقتصادية هي زيادة الإنتاج فقط، وأن هذه الزيادة كفيلة بكفاية حاجات الناس حيث يأخذ كل فرد من هذا الإنتاج بحسب ما يدفع من ثمن! وماذا يفعل من لا يملك الثمن ولا يستطيع الحصول عليه؟ وكيف تكون زيادة الإنتاج علاجًا إذا كان مهما ازداد أو فاض يحصل عليه الأغنياء فقط فيزدادون ثراءً ويُحرم منه الفقراء ويزدادون فقرًا؟! إنه نظام حكمَ على العاجزين بالموت، بل لا حاجة لوجودهم أصلًا عند شذَّاذ هذا الفكر؛ إذ هم عبء على المجتمع ولا نفع منهم فلا حق لهم بالبقاء.

إن المشكلة الاقتصادية في الحقيقة هي توزيع الثروة على الأفراد، وهذا يحتاج لنظام علاقات يمكِّن كل فرد من الانطلاق لملكية الثروة ولتنمية ملكيته، ويجعل للعاجزين حقًّا واجبًا على جهة ما محدَّدة، كالأقارب أو المجتمع أو الدولة، لكفاية حاجاتهم والعيش الكريم. بينما النظام الرأسمالي جعل المشكلة الاقتصادية ندرة السلع والخدمات، وجعل العلاج بتوفيرها من خلال زيادة الإنتاج، واحتال على المشكلة نظريًا بقوله إنه بتوفر الحاجات أو معظمها في السوق يحصل عليها من شاء مقابل ما يدفعه من ثمن، وزيادة الإنتاج تتطلب حرية الملكية والإنتاج. فهل هناك أضلُّ أو أتفه من هكذا أفكار!

معالجة الخطأ والضلال بترقيعات أشد خطأً وضلالًا

أدى تطبيق هذه الأفكار إلى أن يمتلك الثروة قليل من الناس وأن تظهر الفروق بينهم في الغِنى، وأن ينتشر الفقر ويستفحل؛ فازداد تمركز الثروة في أيدي قلة من الأفراد والعائلات واتسعت دائرة الفقراء، واستفحل الأمر مع الثورة الصناعية ودخول الآلات، فازداد عدد العاطلين عن العمل وانتشرت البطالة وهبطت الأجور، ووجدت الأفكار الاشتراكية طريقها إلى هذه المجتمعات الرأسمالية، وكانت تتفلسف بثورة الفقراء والعمال أي الطبقة الكثيرة العدد القليلة المال على الطبقة المتنفذة قليلة العدد وكثيرة المال ومحتكرته، فلم يجد القائمون على هذا النظام وهم أرباب المال والسلطة والإعلام، لم يجدوا بدًّا من أن يقوموا بتنفيس عوامل الثورة عليهم وكوامنها، فقاموا بخدعتهم التي سموها آنذاك الاشتراكية الدولية، ووضعوا قوانين تقديم المساعدات للعمال والفقراء والعاطلين عن العمل ولتخفيف البطالة، فكان من ذلك على سبيل المثال تحديد ساعات العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وإيجاد فرص عمل ووظائف، وتعويض نهاية الخدمة، وتقديم مساعدات للعاطلين عن

العمل والعجزة، وتقديمات مختلفة في التعليم والطبابة. ويعلم هؤلاء كما يعلم الجميع أنه لا بد لاستمرارية استغلال الناس واستعبادهم من توفير حد أدنى لهم يستطيعون معه العيش، وامتلاك القدرة الجسدية والعلمية أو الفنية التي تمكِّنهم من الاستمرار بتقديم ثمرات جهودهم للمستغِلِّ أو المستعبِد، وكذلك لا بد من توفير حدٍّ أدنى لهم من الحقوق كي لا يثوروا ويقلبوا هذا النظام.

وهكذا ترقيعات وما يتبعها من ترقيعات وتعديلات متلاحقة تكرِّس حصار المجتمع وتأطير تفكير الناس وأفكارهم في قنوات مدروسة ومصمَّمة، وتصنع الرأي العام الذي يراد له أن يتحرك ضمن هامش وحدود لا يتعداها، وأن ينخدع الناس بذلك الهامش ويتوهَّموا أنهم يتمتَّعون بحرية الفكر والرأي والعمل. وبهكذا ترقيعات ونظريات ينبهر التافهون والببَّغاوات فيردِّدون خلف العملاء وأسيادهم أن الرأسمالية تجدِّد نفسها، وكأنها النظام النهائي للعالم بما تمتلكه من آلية معالجة ذاتها بذاتها، والحقيقة الجلية لكل ذي بصر هي غير ذلك، فما الحقيقة؟

الحقيقة هي أن هذا النظام فشل في تحقيق الكفاية للناس وضمان عيش كريم لهم، ولمسوا أنه نظام فاسدٌ وظالم ومستغِلٌّ ومستعبِدٌ وقاتل، فانكشف عواره وأنَّ منه الناسُ وعلا صراخهم، فكاد أن يسقط في بلاده، فما كان من أربابه إلا أن قدَّموا ما قدَّموه من ترقيعات ومخادعات وفتات لاستمرار سيطرتهم ومنافعهم؛ إلا أن هذه التقديمات لها تكاليفها المالية التي لا بد من توفيرها وإيجاد مصادر لها. ومثل هذا النظام العاجز أساسًا والعقيم لا يملك حلًا لهذه المشكلة فيه فكر وعمق، فلم يقعوا إلا على أسرع فكرة تتبادر إلى الذهن وهي الضرائب وزيادة الضرائب والتذاكي في مصادر جديدة لها. والضرائب لا يستطيع توفيرها الناسُ الذين يهدد فقرُهم وسوءُ عيشهم بتفجير المجتمع ونظامه. فلم يكن ثَمَّ علاج إلا أحد أمرين: إما أن يتنازل الأثرياء المنتفعون من هذا النظام عن ملكياتهم ووسائلها وطرقها للناس، وأن يوجد نظام مختلف ينسف فكرة حرية الملكية، وهذا يعني التخلي عن طريقة استمرار هذا النظام، أي زواله برمته، وإما أن يستحوذوا على ثروات وجهود شعوب أخرى بنفس وسائل القوة وأساليب الخداع والهيمنة وهذا هو الاستعمار؛ فلأجل توفير المال الضروري لتلك الترقيعات ينبغي رفع البطالة أو تخفيفها، كما ينبغي زيادة الوظائف ومن ثَمَّ الضرائب. ولأجل ذلك كله يجب تشغيل المصانع والعمال وابتكار فرص عمل وطرق لتحصيل المال أكثر بكثير مما يحتاجه مجتمعهم، وهذا من شأنه أن يكدِّس الإنتاج بلا طائل، فلا بدَّ إذًا من فتح أسواق خارجية له وإجبار شعوب أخرى على استهلاك إنتاجهم ودفع ثمنه، ولا بد من إيجاد مشاريع لهم خارج حدودهم ينتفعون منها، ولأجل ذلك يمكن تشغيل مصانع السلاح وإيجاد النزاعات والحروب بين الشعوب ليسوِّقوا منتجاتهم، وكذلك توسيع

دائرة الخداع ونهب الأموال، وبتعبير آخر فإن بلدًا يقوم على هكذا نظام إذا كان عدد سكانه ٣٠٠ مليون فعليه أن ينتج لشعوب عددها أضعاف هذا العدد، وأن يهيمن على بلادها ويتخذها مزرعةً له ويمنعها من الاستقلال عنه، ويمارس عليها كل ما يلزم لربطها به ويمنعها من التطلع للانعتاق منه؛ ولأجل ذلك يجب أن يستحوذوا على ثروات الشعوب الأخرى بابتكار طرق فيها الخداع وفرض التشريعات واستعمال القوة والبلطجة لاقتطاع ما يستطيعون من أموال الناس وثروات الشعوب، وهذا ما فعلوه وما زالوا يفعلونه ويُبدعون في إيجاد الأساليب تلو الأساليب لتسخير الشعوب وضخ أموالهم إلى جيوبهم وخزائنهم.

الرأسمالية لا تعيش إلا بالخداع والاستعمار

نعم، هكذا يعالج هذا النظام مشكلة الفقر والطبقية وسوء توزيع الثروة والخوف من الثورة الداخلية عليه وإسقاطه، يعالجها بتوسيع دائرة الفقر والاستغلال والقهر والإذلال والشقاء والعذاب لتحيط بشعوبٍ أخرى ولتحتوي العالم. إنه النظام الرأسمالي الذي لا يعيش إلا بالاستعمار، باستغلال الشعوب واستعبادها ومص دمائها والهيمنة على كل مفاصل الحياة والثروة والإنتاج والتفكير فيها، ومن ثَمَّ تدميرها. ولقد باتت طريقة هذا النظام في المحافظة على بقائه مكشوفة بيقين: الاستعمار وإلا فالسقوط والزوال.

لقد نتج عن هذا النظام الرأسمالي القائم على فكرة حرية الملكية وعلى رؤية أن المشكلة الاقتصادية هي الندرة النسبية للسلع والخدمات، وأن علاجها هو بزيادة الإنتاج للسلع وزيادة توفير الخدمات تحكُّمُ فئة الـ ١٪ المسيطرة على الثروة والسلطة والإعلام في المجتمع، وتحكمها بالدولة التي صارت عونًا لها للسيطرة على الثروات. يتحدث البروفيسور في علم الاقتصاد في جامعة نيويورك إدوارد وولف في كتابه «الثروات غير المتوازنة» عن أمريكا قائدة الرأسمالية فيقول: «لقد احتلت طبقة من العائلات قوامها ١٪ رأس هرم الثروات المالية حيث امتلكت ما نسبته ٤٨٪ من إجمالي الثروات». ويقول الأستاذ عبد الحي يحيى زلوم في كتابه «إمبراطورية الشر» ص ٢٢٤ إن ما تمتلكه طبقة الـ١٪ أكثر مما يمتلكه٩٠٪ من الأمريكان بنسبة ٢٤٠٪، ويضيف: «فهذا يعني أن ٤٠٠ أسرة في أمريكا تستطيع الحصول على قوةٍ أكبر، وأكبر بكثير من ٩٠٪ من الأميركيين». ويقول في نفس الكتاب ص ٢١٤: «إن طبقة الـ ١٪ (OPC) One percent classهي التي تتحكم بقوة المال وقوة الإعلام وقوة تسويق القادة السياسيين والمشرعين».

وإذا كانت أمريكا لا يمكنها أن تحافظ على نظامها وبقائها إلا بهذا الاستعمار والتدمير للشعوب، ومثل ذلك ينطبق على بريطانيا وفرنسا وأمثالهما، وكلهم يريد البقاء بالاستعمار ولا طريقة لهم سواه، فإنه حتمي في حمأة هذا السعار للهيمنة على الشعوب أن ينشأ الصراع بين هذه الدول وأمثالها، وأن يحتدم

صراع الاستعمار لأجل البقاء الذي لا يتحقق لهم إلا بافتراس الشعوب؛ بتسخير جهودها ونهب ثرواتها ومصِّ دمائها ونهش لحومها. وهذا هو سبب شقاء الشعوب اليوم، وسبب اللهيب الذي يتلظَّى به العالم، وفي مقدمته العالم الإسلامي الذي صار بصحوته وتطلعه إلى تطبيق الإسلام يهدِّد وجود الرأسمالية برمتها وليس فقط نظامها الاقتصادي.

الرأسمالية تشجع الاقتصاد الطفيلي وتقلِّل الإنتاج:

وكذلك أدت هذه النظرة الرأسمالية إلى التملك بطرق ليس فيها أي إنتاج مفيد للمجتمع بل فيه الضرر، ونما الاقتصاد الطفيلي على حساب الاقتصاد الحقيقي النافع، وتفنَّن أرباب هذا النظام في ابتداع التشريعات والأساليب التي يقتطعون بها من أموال الناس كيفما تحركوا أو تحركت أموالهم، ومارسوا قوتهم وهيمنتهم على العالم ليعمموا أو يعولموا تشريعاتهم وقوانينهم التي يفرضونها على دساتير وسياسات سائر الدول، ليكون العالم مزرعةً لهم، فيستثمرون الجهود والثروات عبر معاملات مالية فقط أو خدمات مزعومة لا تساعد في إنتاج طعام أو لباس أو سكن، ولا تؤمِّن خائفًا أو تعلّم جاهلًا أو تسعف مريضًا، ولكنْ تنشر الفقر والرعب وتعطِّل الإنتاج المفيد، فيجبرون الدول على الاستقراض من بنوكهم ومؤسساتهم بالربا لتقع تحت العجز ويصبح تسخيرها وشعوبَها دائميًا، ويتفنَّنون في ابتكار أنواع الضرائب والرسوم على كل حركة للإنتاج أو الانتفاع، حتى صار الذين لا ينتجون للمجتمع إلا غلاء الأسعار وضَعف الإنتاج هم الأثرياء والأقوياء، وأما من ينتج زراعةً أو صناعةً أو يقدم خدماتٍ يحتاجها الناس فالقوانين تلزمه لكل حركة وفي أي مرحلة من مراحل الإنتاج برخصة وضريبة ورسمٍ وما شاكل ذلك، مما يزيد في تكاليف الإنتاج ويضعفه. وكان من نتائج هذا الاقتصاد الطفيلي أن أوجد ملايين الوظائف وجيوشًا من العاملين فيها لا ينتجون شيئًا مفيدًا بل يستهلكون الإنتاج ويحصلون على أموال الناس فيما لا فائدة منه ولا طائل تحته إلا الضرر المتفاقم، فماذا يفيد الإنسان أو المجتمع مئات الألوف من موظفي البنوك وأمثالهم من موظفي شركات التأمين وأضعافهم من الفنانين والفنانات وأمثالهم! بل هم يضرون، وتراهم أكثر الناس ثراءً وسلطةً. إن هذه الأمثله ومثلها كثير، كفيلةٌ بانحطاط المجتمع وسقوط الدولة؛ ولكنهم - كما أسلفنا - يؤخِّرون هذا التهاوي بمزيد من الهيمنة والنهب للشعوب التي ما زال في شرايينها دماء تُضخُّ لتشغيل ماكيناتهم. فأين هذا من النظام الإسلامي الذي يقضي على هذا الاقتصاد الطفيلي، ويجعل الناس مندفعين للإنتاج، ويجعل النظام نظام ملكية المال لكل فرد وليس إيجاده، ويجعل أحكامه ومعالجاته لتنمية الملكية للأفراد وليس مجرد تنمية الثروة أو المال؛ إذ الموضوع والمشكلة هي الإنسان وليس المال.

لقد حرَّم الإسلام الربا فحرَّم كل هذه

البنوك وألغى كل هذه الوظائف التي يعدها الجاهلون من زيادة فرص العمل؛ إذ لو قعد هؤلاء في بيوتهم وأخذوا ما يكفيهم دون أي عمل لكان أفضل بكثير مما تجنيه هذه البنوك من أموال الناس بلا أي مقابل من إنتاج مفيد، وبما تجنيه عليهم من رفع أسعار وتعطيل إنتاج وإرهاق في العيش. وكذلك حرَّم الإسلام عقود التأمين ومنع كل شركاتها ومؤسساتها التي هي كالبنوك ضررًا. ولتذهب هذه الجيوش من الموظفين إلى أعمال تنتج للمجتمع والأمة ما يفيد ويزيد الإنتاج فيقوي المجتمع والدولة. وألزم الإسلام الناس بأن يزرعوا ما يملكونه من أرض زراعية، ومن عطل الأرض ثلاث سنوات أُخِذت منه وأعطيت لمن يزرعها، وحرص الإسلام على مساعدة أصحاب الأراضي لزراعتها بقروض وبإعانات مالية لا ترد وبخدمات مجانية، فكان بذلك نظامًا إنتاجيًا مثاليًا وكانت زيادة الثروة فيه تحصيل حاصل. وحرَّم كنز المال لغير حاجة وحرَّم الربا، فلم يبقَ للأثرياء إلا أن ينفقوا أموالهم في سبيل الله وفي الخيرات، أو أن يعملوا بها لتنميتها في زراعةٍ أو صناعةٍ أو تجارة، فجعل المال في السوق للإنتاج وبين أيدي الناس. وأباح الشركة ومنها المضاربة وحث عليها، فأي بطالة سيبقى بعد ذلك، إذ كم من أصحاب الثروات الكبيرة لا حيلة لهم في تشغيل أموالهم، وكم في مقابلهم من أصحاب الأفكار والخبرات والقوة لا قدرة لديهم على تحويل طاقاتهم هذه إلى أعمال نافعة منتجة، فإذا مُنِع الكنز ومُنع الربا فستنشط الشركة، وبخاصة بين هذين الصنفين من الناس. فهل ثمة مبرر أو شبهة مبرر لقول العملاء والإمعات والببغاوت مستنكرين أو مستغربين: وما هو هذا النظام الاقتصادي الإسلامي؟!.

وبأي حجةٍ يقولون قولهم المنكر هذا، ولأجل أي شيء؟ لأجل نظامٍ يشجع العمل غير المنتج ويعرقل العمل المنتج ويراكم عليه التكاليف، ويشجع الاستثمار عبر ربا البنوك التي تقوم بدورها بإعادة إقراضه بربًا أكبر، فتزيد تكاليف الإنتاج وتصنع الغلاء، فوق أنه بإقراض المال للبنوك يتعطَّل الإنتاج في المجتمع ويختفي التنافس وترتفع الأسعار. بل إن البنوك تقوم بإقراض هذا المال في بنوك خارجية أكبر، تقوم بدورها بإقراضه للدولة التي خرج من بنوكها أصلًا فتقرضها إياه بربًا أكبر بكثير؛ ما يرتب على الدولة أعباء مالية ترجع على المودعين أنفسهم وعلى مجتمعهم بمزيد ضرائب وارتفاع أسعار وضعف إنتاج وزيادة بطالة؛ لتجد هذه الدولة نفسها عاجزةً لم يبقَ منها إلا اسمها، وثرواتها تبتلعها حيتان النظام الرأسمالي ووحوشه. فكم هو الفرق كبيرٌ بين نظامٍ نعمة ونظامٍ نقمة، ومن لي بهؤلاء الببغاوات؟!. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

هيمنة الدولار الأمريكي على العملات الأخرى وعواقبها

محمد حنفي يغمور

المال هو مقياس قيمة السلع والخدمات، وهو الشيء الذي يتمُّ تبادل السلع والخدمات به. وقد استخدم الناس أشياء مختلفة كأموال منذ العصور القديمة. إلى جانب أن الناس استخدموا المعادن مثل الذهب والفضة والنحاس كنقود على مرِّ التاريخ، فقد أجمع الناس على قبول واستخدام الذهب والفضة كنقود سائدة. وتمَّ تطبيق نظام النقود الذهبية بأشكال مختلفة في جميع أنحاء العالم حتى عام ١٩٧١م، عندما توقف الدولار الأمريكي عن التذبذب الحر.

وكان لنظام العملة الذهبية المستخدم في العلاقات النقدية ثلاثة أشكال أساسية:

الأول: تمَّ تطبيق **نظام العملة الذهبية** حتى الحرب العالمية الأولى. في هذا النظام، تم استخدام العملات الذهبية أو الأوراق النقدية التي تعادل الذهب بنسبة ١٠٠٪ ويمكن تحويلها إلى ذهب في التداول.

الثاني: تمَّ تطبيق **نظام سبائك الذهب** في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى. في هذا النظام، تتمُّ طباعة العملات الورقية المتداولة مقابل الذهب، ولكن التحويل إلى الذهب يقتصر على أوزان معينة ويرتبط بشروط وأحكام معينة. وقد تمَّ التخلي عن هذا النظام، الذي تم تنفيذه لفترة قصيرة، في عام ١٩٣١م.

الثالث: نظام صرف الذهب (العملة). وفقًا لهذا النظام، لا تملك العملات الوطنية ميزة التحويل المباشر بالذهب. وفي هذا النظام، لا ترتبط أموال بلد ما مباشرة بالذهب؛ ولكن بأموال بلد آخر يمكن تحويلها إلى ذهب. وعليه تمَّت تسمية البلدان كبلد تابع، وبلد رئيسي، ونقد البلد الرئيسي.

في الشكلين الأول والثاني، لم يكن هناك نقص في المدفوعات الدولية خلال الفترات التي طُبِّق فيها نظام العملة الذهبية. خاصة وأنه لم يكن هناك انخفاض في قيمة العملة الذهبية المستخدَمة قبل الحرب العالمية الأولى، فقد تمكنت الأموال من التنقل بحرية بين الدول ولم تتسبب في مسألة انخفاض قيمة العملة. على سبيل المثال، عندما تمَّت طباعة أول عملة في الدولة العثمانية عام ١٣٢٦م وحتى ١٧٤٠م، كان إجمالي الانخفاض في قيمة العملة العثمانية يساوي ٨٤٪ على مدى فترة ٤١٤ عامًا. وهو ما يعادل ٠,٢٠٪ سنويًّا. وبعبارة أخرى، فهي العملة الوحيدة التي تمكَّنت من الحفاظ على قيمتها بشكل مستمر طالما لم تكن هناك تدخُّلات خارجية (تغشيش) على الرغم من مرور سنوات وعصور على الذهب الذي يستمد قيمته من ذاته.

الذهب عملة يقبلها العالم كله باعتبار

معدنها، وإنتاجها محدود ولا يمكن زيادته أو تخفيضه وفقًا لرغبات الناس. ولا يمكن تخفيض أو زيادة طرحه في السوق كما هو الحال مع العملات الورقية المستخدَمة اليوم. فالزيادة فيه تعتمد على تشغيل مناجم الذهب، واستخراج الذهب من هذه المناطق. إننا عندما نأخذ في الاعتبار العالم ككل، يكون إنتاج الذهب السنوي محدودًا. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تحويل جميع الذهب المستخرَج مباشرة إلى نقود؛ نظرًا لأنه يستخدم أيضًا في مجالات مختلفة من الصناعة (مثل صناعة التلفزيون والهاتف المحمول). وباعتبار أنه يتمُّ إنتاج ما يقرب من ٣٥٠٠ طن من الذهب سنويًّا في العالم بأرقام عام ٢٠١٨م، وحيث يتم استخدام هذه الكمية من الذهب المنتَج في الصناعة من ناحية ويمكن استخدام بعضها كحلي أو كأداة توفير بطرق مختلفة؛ لذلك في حال تمَّ تطبيق نظام الذهب يكون كافيًا لتقييم السلع والخدمات المنتَجة في جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك، على الرغم من أن الدول حاولت العودة إلى معيار الذهب بسبب ارتفاع التضخم والبطالة في الحرب العالمية الأولى، إلا أن الكساد الشهير لعام ١٩٢٩م بسبب بعض الجوانب المتعلقة بتطبيق النظام الرأسمالي، وتكاليف الحرب العالمية الثانية سرعت من طباعة دول العالم للنقود بدون مقابل، وتسبَّبت في تدهور نظام عملة الذهب.

إلا أن بداية الهيمنة النقدية للدولار في العالم بدأت مع بريتون وودز. ففي عام ١٩٤٤م، وفي المؤتمر الذي حضرته ٤٤ دولة، تمَّ إنشاء نظام نقدي جديد، على أساس ربط جميع عملات العالم بالدولار الأمريكي نظرًا إلى أن الدولار له مقابل من الذهب. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة وحدها تملك الغالبية العظمى من احتياطيات الذهب في العالم. في عام ١٩٥٠م، بلغت احتياطيات الذهب التي تحتفظ بها واشنطن أكثر من ٦٥ في المائة من احتياطي الذهب العالمي.

إلا أن النقود المتداوَلة تجاوزت احتياطيات الذهب في أمريكا نظرًا لطباعة أمريكا النقود دون مقابل، خاصة بسبب مصاريف حرب فيتنام والطلب على الدولار من دول العالم. وعلى ذلك تمَّ إلغاء اتفاقية بريتون وودز وتمَّ ترك الدولار للتذبذب الحر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١م، في عهد الرئيس نيكسون. وبموجب اتفاق بريتون وودز، كان قد تمَّ تحديد (١) أونصة = (٣١,١) جم) من الذهب مقابل ٣٥ دولارًا أمريكيًّا. أما في الوقت الحاضر، فإن (١) أونصة من الذهب تقابل ١٩٤٢ دولارًا (باعتبار التاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠٢٢م). وبعبارة أخرى، فقد الدولار ٥٥,٤٨٪ من قيمته مقابل الذهب!

ولكن في الوقت الذي تتخلَّى فيه أمريكا عن نظام بريتون وودز، والذي يتطلَّب طباعة الدولار مقابل الذهب من ناحية أخرى، توصلت أمريكا إلى حلٍّ من خلال النفط للتغلب على الصعوبات الناجمة عن الدولارات

التي تطبعها دون مقابل. فقد أبرمت الحكومة الأمريكية اتفاقًا في الفترة من عام ١٩٧٢م إلى عام ١٩٧٣م، مع العائلة المالكة السعودية لبيع النفط بالدولار وحده مقابل الحفاظ على سيادة العائلة المالكة. وحذت حذوَها دولٌ أخرى في أوبك، وقبلت فقط الدولار مقابل النفط. وبالتالي، كان على البلدان التي ترغب في شراء النفط أن تشتريه بالدولار فقط. فكانت هذه خطوة مهمة لقبول جميع أنحاء العالم الدولار المطبوع دون مقابل، والحفاظ على ميزته كعملة احتياطية.

خاصة منذ ترك الدولار في التذبذب الحر في عام ١٩٧١م، كانت هناك زيادة مطَّرِدة في طرح الدولار في الأسواق العالمية. وبسبب إلغاء ربط الدولار بالذهب، قام البنك الاحتياطي الفيدرالي بتوزيع أوراق قيمتها حوالى ٦ سنتات فقط على الأسواق العالمية، ما خلق مشكلة الدولرة في جميع الاقتصادات العالمية. فتتمُّ زيادة ورفع قيمة الدولار مقابل عملات البلدان الأخرى باستخدام سياسات نقدية ضيقة أو موسعة.

على سبيل المثال، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨م، عندما بدأت الأزمة العالمية، بلغ صافي قيمة الأوراق النقدية بالدولار التي يتداولها بنك الاحتياطي الفيدرالي ٨١٧ مليارًا و٣٦٧ مليون دولار. وبحلول شباط/فبراير ٢٠٢٢م، بلغ ٢ تريليون و٢٣٢ مليارًا و١٠٧ مليون دولار. وباعتبار التاريخ نفسه، فإن أرقام الميزانية العمومية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي هي ٩٢٢ مليارًا و١٨٧ مليون دولار و٨ تريليونات ٩٢٨ مليار ١٢٩ مليون دولار[١] . وبعبارة أخرى، خلال هذه الفترة، طبعت أمريكا M٠ من حيث المعروض النقدي ١ تريليون و٤١٤ مليارًا و٧٤٠ مليون دولار. عندما يؤخذ في الاعتبار المعروض النقدي M١ و M٢ و M٣ والاقتراض والأدوات الأخرى، يصل إجمالي المعروض النقدي إلى عشرات أضعاف هذا الرقم.

نظرًا لنظام بريتون وودز وربط جميع عملات العالم بالدولار الأمريكي، فقد اعتبرت جميع دول العالم الاحتفاظ بالدولار الأمريكي كعملة احتياطية في البنوك المركزية كأحد

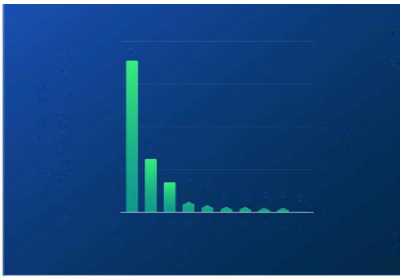

المحاور الرئيسية للسياسة النقدية. حيث أتيحت للبلدان الفرصة لطباعة عملتها المحلية بسهولة مقابل كمية الدولارات التي كانت لديها؛ لأن الدولار كان يعادل الذهب، في السنوات التي تلت إبرام الاتفاقية في عام ١٩٤٤م. على الرغم من أنه في عام ١٩٧١م، قام الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون

١ https://data.imf.org/?sk=2DFB3380-3603-4D2C-90BE-A04D8BBCE237&sId=1452013100577

بالإعلان عن فك ربط الدولار بالذهب، إلا أن الدولار أصبح رسميًّا عملة عالمية. وحتى دول مثل الصين وروسيا، التي تتنافس حاليًّا بشدة مع الولايات المتحدة، تحتفظ بكميات كبيرة من الدولار الأمريكي في خزائنها. وتبلغ حصة الدولار ٦٤٪ في احتياطيات ١٤٦ بنكًا مركزيًّا في جميع أنحاء العالم.

وهكذا يتمُّ إجراء الكثير من التجارة في العالم اليوم بالدولار الأمريكي. ففي جميع أنحاء العالم يتمُّ تداول أكثر من ٧ تريليونات دولار في التجارة التي لا علاقة لها بالمنتجات والخدمات الأمريكية. كما أن اشتراط أمريكا أن تتم مشتريات النفط بالدولار جعل الدولار المقياس الرئيسي في التجارة الدولية. وحاليًّا، يتم تنفيذ ٨٨٪ من التجارة العالمية بالدولار الأمريكي، و٣٢٪ باليورو و١٧٪ بالين الياباني.

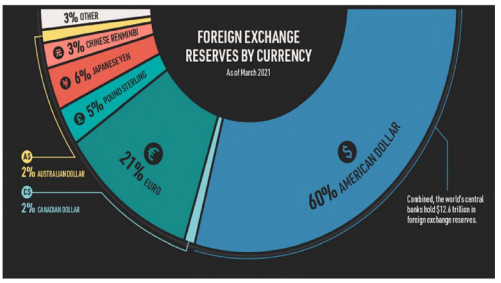

في هذه المرحلة، تعتمد دول العالم على الدولار الأمريكي أكثر من عملاتها الخاصة، وتحتفظ بكميات كبيرة من العملات الاحتياطية مثل الدولار واليورو والين الياباني من أجل الحفاظ على التوازن في التجارة الدولية وتجنب عجز الحساب الجاري.

«إن عدم استقرار أسعار الصرف في العالم وحقيقة أن الحكومات تملك القدرة على زيادة أو خفض أسعار الصرف مقابل عملات البلدان الأخرى أصبح مصدر قلق في العالم. على سبيل المثال، خلال الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨م، كانت الصين تخشى بشدة من احتياطياتها الكبيرة بالدولار الأمريكي؛ لأن انخفاض الدولار الأمريكي بنسبة ١٠٪ سيؤدي إلى خسارة قدرها ١٠٤ مليار دولار للصين، التي لديها ١,٤ تريليون احتياطي من العملات الأجنبية». (الملكاوي، صعود الإسلام وسقوط الرأسمالية)

وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي، وباعتبار كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢م، فإن احتياطيات بعض البلدان هي كما يلي:

أمريكا : ٢٤٩,٥٥١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

إنجلترا : ٢٢٧,٥٥١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

الصين : ٣,٥٧٧,٤٧٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (أكثر من تريليون دولار من هذا هو في شكل سندات الخزانة الأمريكية.)

روسيا : ٦٣٠,٢١٢,٦٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. جزء كبير من هذه الاحتياطيات التي تملكها روسيا موجود خارج روسيا.

اليابان : ١,٤٤٨,٠٩٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

الهند : ٦٣٢,٠٧٩,٥٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي

السعودية : ٤٤٦,٧٩٦,٦٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي

تركيا : ١٠٩,٧١٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

عند التدقيق في هذه الأرقام، يظهر أن أكبر احتياطيات النقد الأجنبي في أيدي الصين، أكبر منافس لأمريكا في الوقت الحالي،

ثم تتبعها روسيا. كما أن هذه الأرقام تشير إلى أن بعض الدول تحاول الحفاظ على احتياطياتها مرتفعة بعملة الدولار حتى لو كانت تتنافس مع أمريكا؛ وذلك في سبيل الحفاظ على اقتصاداتها قوية والبقاء قوية في مواجهة التحديات التي قد تواجهها. من ناحية أخرى، لا تتخذ هذه البلدان إجراءات قد تتسبب في انخفاض قيمة الدولار من أجل منع خسائرها الاقتصادية.

وفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن أكثر من ٦١٪ من جميع احتياطيات البنوك الأجنبية اليوم هي بالدولار الأمريكي. حيث تتكوَّن معظم الاحتياطيات من السندات الأمريكية مثل النقد أو سندات الخزانة الأمريكية. في الوقت ذاته، فإن حوالى ٤٠٪ من ديون العالم بالدولار. كذلك فإن وضع الاحتياطي العالمي يعتمد إلى حد كبير على حجم وقوة الاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى هيمنة الأسواق المالية الأمريكية. وعلى الرغم من ارتفاع عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة وتريليونات الدولارات من الديون الخارجية، لا تزال سندات الخزانة الأمريكية هي المخزن الأكثر أمانًا للأموال في النظام المالي الدولي.

كذلك فعلى الرغم من أن الدولار الأمريكي هو قوة مهيمنة وفقًا لدول العالم، إلا أنه يسود الاعتقاد بأن النظام النقدي الذي أنشأته أمريكا لن يستمرَّ لفترة أطول في عالم يهيمن عليه الاقتصاد الافتراضي. فوفقًا للخبراء في هذا الموضوع، لا يمكن الحفاظ على هذا النظام لفترة أطول؛ لذلك يتمُّ حاليًّا البحث عن عملة بديلة للدولار، مثل البيتكوين. وحتى تتمكن البلد الذي لديه العملة الدولية (الاحتياطية) بالاستمرار على موقفه والحفاظ عليه، ينبغي أن يكون لديه كفاية في بعض الأمور. وأحد هذه الأمور هو العجز المرتفع في ميزانية البلاد والديون الخارجية.

وكنتيجة، ففي حين إن الدولار الأمريكي لا يزال عملة رئيسية ومهيمنة لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم؛ إلا أن هناك شكوكًا حول استدامته، ويجري البحث عن حلول بديلة عنه. مما لا شك فيه ولا غنى عنه أن الذهب هو أفضل وسيلة دفع دولية تحقِّق الاستقرار بين هذه الحلول البديلة؛ إلا أنه وللأسف، جشع الرأسماليين ومواصلتهم خلق اقتصاد افتراضي يجعل ثروة العالم تصب في حناجر عدد قليل من الأغنياء، يقف عائقًا أمام ارتفاع أصوات قوية من أجل إعادة معيار الذهب من جديد؛ لدرجة أن دولًا مثل الصين وروسيا، التي تشكو من هيمنة الدولار الأمريكي، لا تبذل أي محاولة لتطبيق نظام الذهب عند عقد اتفاقيات تجارية بعملاتها الوطنية؛ حيث إن النظام الرأسمالي هو نفسه الذي يطبق في روسيا والصين وغيرهما من البلدان التي تعارض أمريكا، وهناك كذلك أغنياء يملكون ثروات من مليارات الدولارات. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

إلغاء الانقسام بين الدولة والمجتمع
(الباكستان نموذجًا)

بقلم المهندس معز/ باكستان

حرّكت التطورات المتعددة في النظام السياسي الباكستاني الأخير النقاش حول ضعف الدولة وقدرتها على فرض سلطتها، وكان أحد هذه التطورات هو مفاوضات الدولة الباكستانية مع حركة طالبان باكستان (وهي جماعة غير مرتبطة برباط تكتلي متين، ومكوّنة من مقاتلي البشتون الذين قاتلوا الدولة الباكستانية لأكثر من عقد من الزمان)، وأيضًا قرار الدولة الباكستانية حظر جماعة «تحريك لبيك باكستان» والدخول في اتفاق مع الجماعة والسماح لها بالعمل كحزب سياسي فحسب، وفي كلتا الحالتين انتقد المثقفون الليبراليون الدولة لضعفها في مواجهة الجماعات القوية والمنظَّمة، بينما برَّرت الدولة خضوعها بأنه لم تكن لديها الإرادة السياسية للوقوف في وجه الضغط السياسي الذي تشكِّله الحركات المنظَّمة.

ضعف الدولة لا ينتهي هنا، فقد انتقد المثقَّفون الليبراليون مسؤولي الدولة والقادة السياسيين والحكامَ لعدم استخدامهم سلطة الدولة لتحدي ما يعتبرونه تيارات قوية تتحدَّى الأساس العلماني والـمُثل العلمانية التي بُنيت عليها الدولة الباكستانية الحالية؛ وينبري هذا النقد على الاعتقاد بأن المجتمع أصبح متحلِّقًا حول فكرة أن الإسلام يجب أن يلعب دورًا مركزيًا في السياسة وإدارة الدولة، ومثل هذا الدعم القوي وواسع الانتشار للدور السياسي للإسلام يُنظر إليه على أنه «تهديد» لعمل الدولة ويعتبر مشكلة؛ حيث يجعل المجتمع راديكاليًّا، ويجب على الدولة أن تعالج المجتمع من الراديكالية، من خلال تطبيق «الاعتدال المستنير» بدل المدارس الدينية، و«إصلاح» المناهج التعليمية لتجفيف منابع الجماعات الإسلامية «المتطرفة» حتى لو لم تكن عنيفة.

تنظر الدولة إلى المجتمع على أنه «مشكلة» تتفاقم، فيسعى مسؤولو الدولة إلى تغيير المجتمع ليصير بالصورة الخاصة التي يرتضونها، ومثل هذه النظرة من قبل

الدولة تنطوي على إشكالية عميقة؛ حيث ينظر المثقَّفون الليبراليون إلى الدولة على أنها مؤسسة جامدة ذات خصائص معينة غير قابلة للمساومة. لنتأمل هنا التمرد الذي اندلع في مناطق الباشتون الباكستانية على طول الحدود الشمالية الغربية الباكستانية الأفغانية؛ حيث صوَّر الليبراليون ومسؤولو الدولة التمرُّدَ على أنه حركة رجعية تحدَّت احتكار الدولة للعنف وأدّت إلى بروز جهات فاعلة عنيفة من غير الدول، وكان هذا تمثيلًا خاطئًا للواقع، فالحقيقة هي أن تمرد البشتون كان تمرُّدًا على السياسة الخارجية للدولة الباكستانية التابعة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وقد رفضت قبائل البشتون ببساطة خضوع الدولة الباكستانية لأمريكا، وتمرَّدت على الدولة التي سعت لإجبارها على الانصياع للأجندة الأمريكية الخاصة بالمنطقة، وقد هدأ التمرد بعد تغيير السياسة الأمريكية في المنطقة من العمليات العسكرية إلى المفاوضات السياسية، ولم تستقرَّ المناطق القبلية في نهاية المطاف إلا بعد مغادرة أمريكا للمنطقة. هنا تتضح وجهة النظر الخاطئة التي يتبنَّاها الليبراليون والمسؤولون الباكستانيون عن الدولة، فسلطة الدولة وقراراتها ليست مطلقة يمكن فرضها من خلال استخدام القوة، بل إن سلطة الدولة وسيادتها تمثِّل في الواقع توافقًا سياسيًا، فسلطة الدولة في جوهرها ظاهرة سياسية أمرها يخدم التوافق السياسي، وإذا ادَّعت الدولة حصولها على إجماع سياسيٍّ ترفضه الجماهير، فإن سلطة الدولة وشرعيتها تكون على المحك، وفي مثل هذه الحالة لا يمكن تنفيذ الأمر الصادر عن الدولة باستخدام القوة.

مثال حركة «تحريك لبيك باكستان» مشابه للمثال السابق؛ حيث رفضت الحركة السياسةَ الخارجية للدولة، والتي تُقدِّم المصالح الاقتصادية على قدسية رسول الله ﷺ، بينما يوجب الإسلام حماية شرف النبي محمد ﷺ بأي ثمن، ولا يقرُّ الإسلام بحرية التعبير، ولا يعطي أي شخص أي حق في إهانة نبينا الحبيب محمد ﷺ؛ لذلك يجب أن يحاسِب الحكامُ المسلمون الأفرادَ والدول التي تتجرَّأ على ازدراء مقدسات الإسلام؛ لكن رفض الدولة الباكستانية الوقوفَ في وجه الدولة الفرنسية الكافرة ورفضها لطرد السفير الفرنسي أوجد أزمة شرعية للدولة، ولم تكن الدولة تطبق التوافق السياسي الذي طالب به المجتمع، وفي مثل هذا

المثال، لا تستطيع الدولة ببساطة أن تفرض سلطتها أو أن تشقَّ طريقها للأمام.

ويجدر هنا طرح أسئلة أكثر عمقًا حول مفهوم الدولة، من مثل: هل يمكن أن يكون للدولة مُثلٌ وقيمٌ منفصلة عن المجتمع الذي تحكمه؟ هل الدولة مؤسسة منفصلة عن المجتمع أم أنها ممثِّلة وامتداد له؟ هل للدولة إرادة خاصة بها، منفصلة عن المجتمع، أم أن الدولة مجرد أداة لما يريده المجتمع؟

إن الدولة في حقيقتها هي الكيان التنفيذي للمجتمع، وهي امتداد له وتعبير عنه، ويحصل إجماع سياسي فيما بين الدولة والمجتمع على تحقيق المثل والقيم التي يتحلَّق حولها الناس كمجتمع سياسي، ثم تشكِّل هذه المثل والقيم أساسَ الحكم، وعليها تُشكّل وتتجذَّر هياكل الحكومة ومؤسساتها، وليس للدولة فكر خاص بها، فهي مجرد منفِّذ لإجماع سياسي، ومن الخطأ اعتبار الدولة والمجتمع عنصرين منفصلين، فالأصل أنهما كيان واحد.

يعود الانقسام الحالي بين الدولة والمجتمع إلى فترة الاستعمار، عندما هدم المستعمرون الأوروبيون الخلافة العثمانية وأقاموا دولًا أجنبية في بلاد المسلمين، بُنيت هذه الدول على مُثُل المجتمعات الغربية وقيمها، وكانت في جوهرها أشجارًا أجنبية خبيثة في أراضٍ إسلامية، ولا تزال حتى يومنا هذا بمثابة إرث للاستعمار الأوروبي والغربي. ولأن هذه الدول بُنيت على أفكار مستعارة من مجتمعات أجنبية، سعت إلى تغيير المجتمعات الإسلامية واستبدال قيمها وَفقًا للمُثل والقيم الغربية الأجنبية. إنّ هذا الصدام بين الدولة والمجتمع هو الذي تسبَّب في الركود والانحدار في العالم الإسلامي، ولسوف ينتعش العالم الإسلامي عندما يزول هذا الانقسام بين الدولة والمجتمع، وعندما تُقام دولة إسلامية عضوية وطبيعية في العالم الإسلامي، هي دولة الخلافة، وحينها يتشكل في المجتمعات الإسلامية الإجماع السياسي للجماهير الإسلامية التي تسعى لأن يحكمها القانون الإلهي الذي أنزله الله سبحانه وتعال؛ حيث قال: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة تنين، وإنسان ذئب، بين الليبرالية والديمقراطية والعلمانية والرأسمالية

ثائر سلامة، أبو مالك

لو حاولنا النظر في أهمية الدور الذي تلعبه الفلسفات الديمقراطية والعلمانية والرأسمالية والليبرالية في تشكيل الحضارة الغربية وصياغة نموذجها، وانعكاس ذلك الدور على الواقع العملي، لوجدنا الديمقراطية هي الأقل أهمية من بين هذه الفلسفات، فهي تناقض الليبرالية مناقضة جذرية في أسسهما الفلسفية. وفي حين أن الدول الغربية دائمة التشدق والافتخار بأنها «ديمقراطية»، وتهاجم غيرها بحجة أنها «ديكتاتورية» غاشمة، إلا أنها في الواقع لم تبالِ حين نسفت هي الأسس الفكرية للديمقراطية نفسها؛ فلم تحفل بأن تكون السلطة ممثلة لرأي الأقلية عمليًّا، ولم تسعَ يومًا لحل إشكال استحالة تمثيل رأي الأغلبية، ولم تحفل بتكريسها نسف مبدأ فصل السلطات، ولم تحفل بتكريس السلطة في يد القلة المتحكمة في المجتمعات، وتاريخها حافل بإنهاء أنظمة ديمقراطية منتخبة تعارضت مع مصالحها؛ لذلك يمكن القول بأن **فكرة الديمقراطية تعيش على أجهزة التنفس الاصطناعي**، وما يبقيها على قيد الحياة إلا الحاجة لاستعمالها في **الخطاب الإعلامي** المتبجِّح بالقيم الغربية، واستعمالها في **مواسم الانتخابات** لإشعار الناس أنهم يختارون قياداتهم، **ولإضفاء الشرعية** على قرارات تلك القيادات والتي في الواقع -في غالبها- لا تمثل إلا رأي الأحزاب السياسية والنخب الحاكمة، **وإصلات سيفها** على الأنظمة الأخرى لوسمها بأنها غاشمة متسلطة، واتخاذها **جزرة توضع على عصا** تلوح بها أمام الشعوب الراغبة في التغيير الحقيقي لتحويله إلى تغيير شكلي مرحلي.

لقد أدركت الحضارة الغربية أن النظم والأفكار السياسية التي ينتجها الفكر البشري لا تنشأ دفعة واحدة، ولا يسهل تقديمها للمجتمع بصورة يتقبلها بديلًا عن الواقع إلا عبر مراحل يعاد فيها تشكيل الظروف والعقليات للتواؤم مع هذه الأفكار حتى يتم قبولها، فيُنَظِّرُ الفلاسفةُ والمفكرون بحلول آنية لمشاكل أساسية، وبعد أن يتبنَّى المجتمع هذه الحلول يستمر المفكرون والمنظِّرون بتقديم حلول أخرى تعم مشاكل المجتمع الأخرى التي تطرأ جرَّاء تطبيق هذه الحلول الأولى؛ لتسير كلها في إطار الآيديولوجية التي ينظر لها المفكرون ابتداء، للوصول نحو النظام السياسي «الأشمل»، وفي هذا الإطار نرى أن العلمانية تلعب دورين مهمين، مرحليين، في الحضارة الغربية يصبان في هذا الإطار:

أولهما: استعمالها غرفة عمليات علمنة للمجتمعات والأفراد؛ بحيث تنقلهم تدريجيًّا

نحو العلمانية الشاملة، ففي خلال هذه العمليات تتسامح العلمانية مع بعض القيم الشخصية أو تترك المجتمع متبنيًّا لبعض القيم الدينية في العلاقات الخاصة والعامة **مرحليًّا**، مثل مسألة تعريف الزواج مثلًا، أو الزواج والطلاق والموت وفقًا لعقائد الناس وتشريعاتهم، أو مفهوم الخير والشر، أو مفهوم المساواة الذي استعارته تمامًا من المسيحية ولم تقدم تأصيلًا واقعيًّا له، أو النظرة للشذوذ الجنسي، فتقبل العلمانية مؤقتًا بترك ملف الزواج للكنيسة أو الدين، أو تقبل من المجتمع أن يرفض الشذوذ الجنسي ردحًا طويلًا من الزمن، وتترك للإنسان الغربي أن يقدّم التبرعات تنفيسًا عن حاجته لفعل الخير، آخذًا ذلك من دينه، وتركز العلمانية خلال ذلك على قضايا أخرى أشد أهمية لها في علمنة المجتمعات، ومن ثم يأتي الدور على هذه القضايا، فتشن حربًا شعواء على تعريف الدين للزواج. ولأجل إظهار عدم صلاحية فهم الدين لتلك القضايا تختار أشد العلاقات راديكالية في نظر الدين: الشذوذ، وتتخذه رأس حربة في حربها على الدين، وتجبر المجتمع إجبارًا على أن يغير مفاهيمه لتعكس رؤية الشواذ تمامًا، وتسحق أي رأي آخر، لا حبًّا منها في الشذوذ؛ ولكن لأنه الأداة الأمثل لإرغام الدين على التنحي جانبًا في هذا الملف لصالح العلمانية الشاملة.

وتمحق مفهوم الخير والشر باستئصالهما مقاييس للأفعال، فالفرد إذا فعل فعلًا مختارًا، وكان فيه منفعة ما له، فذلك هو الخير، ولم يعد الخير مقياسًا للأفعال، وهكذا، فغرفة العمليات إذًا تعمل على التحويلات الفكرية للمجتمع لاستئصال شأفة ارتباطها بالقيم والأخلاق والدين، ولاستئصال المقاييس والعرف المجتمعية تمامًا، فتصبح العلمانية قاطرة نقل مهمتها نقل المجتمع من حال إلى حال، بحسب التقدم في مسألة علمنة المجتمعات، ففي مراحلها الأولى اقتصرت على فكرة فصل الدين عن الدولة، ومن ثم انتقل القطار لمحطات أخرى بالمجتمع لفصل المجتمع عن الأخلاق والدين والقيم في سائر العلاقات باتجاه العلمانية الشاملة، فهذا هو الدور الأول للعلمانية.

وأما الدور **الثاني** فالعلمانية تسير بالدولة نفسها نحو نموذج «الدولة التنين»، التنين هو رمز الدولة الحديثة التي يقيمها الأفراد لتكون أقوى من أي واحد منهم. والدولة هي ذلك الوحش المخيف الذي يؤمّن الأمن في الداخل والسلام في الخارج. وبعبارة أخرى الدولة هي آلة اصطناعية ضخمة ذات بأس مهمتها المحافظة على المنفعة الأولى لجميع الأفراد، وهي السلامة.

من هذا المنطلق تمثل الدولة قوة قاهرة رادعة... وتتحول الدولة بعد ذلك، إلى هذا السيف المسلط فوق الجميع ليمنعهم من الاستسلام لطبيعتهم الشريرة.[1]

١ Hobbes (Thomas), Lévia-than,1651, , traduit par Francois .Tricaud, Paris, Sirey,1971-1990

فحين **تخترع** الدولة التنين أخطارًا داخلية وخارجية، **أو تتسبَّب سياساتها باستعداء الآخرين**، تجعل الناس فيها يتنازلون شيئًا فشيئًا عن حقوقهم ومقدراتهم وخصوصياتهم، وتتغوَّل عليهم، وتبتلعهم، فإنما تفعل ذلك وهي تحت سلطان الفئة المتحكمة فيها، الذئاب التي استطاعت السيطرة على قطيع الذئاب البشرية الأخرى كله، أصحاب المال الذين استطاعوا امتلاك البنوك والشركات العابرة للقارات، وشركات التقنية والطاقة، **فتتحول الدولة** إلى راع لمصالحهم، تفتح آفاق العالم كله ليخدم مصالحهم، فتشعل الحروب لتنشر الدمار، ثم تنشئ العقود لتعيد الإعمار، وتغرق دويلات العالم كلها في ديون تعجز عن سداد فوائدها الربوية، فضلًا عن سدادها هي، فتصمم لها برامج التنمية وتسيطر عليها سيطرة تامة، فتصل العلمانية وقتها لأعلى مراحلها، لينتهي دور الدولة تمامًا، **بعد أن أدَّت دورها على أكمل وجه**؛ لأنها قامت على مبدأ مهم وهو «النيوليبرالية الرأسمالية»، التي اقتصر دور الدولة فيها على أن تكون غرفة عمليات في قاطرة تسير بالناس في كوكب الأرض كله من محطة لأخرى حتى يسيطر عليهم الليبراليون الرأسماليون، ثم اقتصر دورها في عصر الليبرالية في مهمة حماية الملكية الخاصة وفرض الاتفاقيات، وقصر النقاش السياسي على الأمور الثانوية التافهة، وفي إنقاذ أصحاب رأس المال إذا ما انفجرت أي فقاعة اقتصادية في وجوههم بأموال دافعي الضرائب.

وفي الليبرالية نلمح العداء الشديد لمفهوم الدولة، -وبالضرورة مع الديمقراطية المتناقضة معها فلسفيًّا وعمليًّا- فالدولة شر مرحلي لا بد منه، ولكنها لا بد أن **لا تتدخل** في حرية الإنسان المالك، صاحب رأس المال، من الوصول **للسوق الحرة**، **ولخصخصة** المؤسسات والشركات والقطاعات الاقتصادية أينما كانت، فتصل الحضارة الغربية حينذاك **لآخر مراحلها وأشدها قسوة**، تلك التي بدأ منظِّروها في عصر النهضة الترويج لها، فكرة **الليبرالية الرأسمالية**، والتي لم يستطيعوا تطبيقها مباشرة إلا بعد سلسلة من التحويلات والتغييرات المجتمعية التي استعملوا فيها العلمانية لأداء ذلك الدور، وخلال مراحل هذا التطبيق برز منظِّرون حاولوا الحد من غلواء الليبرالية، وأن لا تتحول لإطار فكري له غايات معينة، ولكنهم فشلوا؛ إذ إن فلسفتهم لا تتناسب مع صناع القرار الحقيقيين الذين تبنَّوا النموذج الأبشع بوجهه النيوليبرالي الرأسمالي الجشع، على يد جيل جديد لم يكتفِ بإحياء الليبرالية الكلاسيكية، بل جعلها «غولًا» كريهًا بغيضًا، أو «دراكيولا» تمصُّ دماء البشرية، فأخطر ما في الحضارة الغربية هي الليبرالية، بصورتها الجديدة: النيوليبرالية الرأسمالية. ■

بلينكن يناقش حقوق «المثليين» مع السعودية، ومجلس النواب الأمريكي يقر زواج المثليين

في تصريحات لصحيفة «بوليتيكو» قال وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن إنه يثير قضية حقوق «المثليين» في اجتماعاته مع المسؤولين السعوديين «دائمًا». وأضاف: «لدينا مشاركة حقيقية في ما يتعلق بالمناقشات بشأن حقوق (مجتمع الميم) مع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود»، لكنه قال إن حقوق الإنسان ليست سوى جزء واحد من سياسة أمريكا الخارجية و«كل شيء يجب أن ينعكس في ما نفعله». وفي هذا المجال، أقرَّ مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون زواج المثليين في ٢٠٢٢/٠٧/٢٠م بأغلبية ٢٦٧ صوتًا مقابل ١٥٧ صوتًا، حيث انضمَّ ٤٧ جمهوريًّا إلى جميع الديمقراطيين في دعم هذا الإجراء. وقال البيت الأبيض في بيان إن قانون احترام الزواج «سيكرس الحق في الاعتراف الفيدرالي بالزواج للأزواج المثليين والزيجات بين الأعراق».

الوعي: هذا التصريح من بلينكن باعتبار الدعوة إلى المثلية جزء من سياسة أمريكا الخارجية والذي يصدر بمثل هذا الصفاقة والبجاحة... وإقرار مجلس النواب الأمريكي لمشروع قانون زواج المثليين للداخل الأمريكي... يمثل منتهى التحلل من القيم... إنها نهاية حضارة السفلس والإيدز، وسقوطها ضرورة بشرية

خلافات القادة تدمر صفوف طالبان

نشر موقع «**إندبندنت توركش**» التركي مقالًا يتناول الحديث حول انشقاق تعيشه طالبان اليوم، وجاء في المقال أن الخلاف في صفوف التنظيم كان سرًّا يعرفه الجميع؛ لكنه وصل اليوم إلى نقطة ظهر فيها إلى العلن، وما زال التصدع آخذًا في الازدياد؛ فقد بدأت أصوات مختلفة تتصاعد بين قادة طالبان تنتقد أوامر هبة الله آخوند زاده، زعيم التنظيم. وبحسب الموقع، ففي الماضي كان من السهولة إسكات الذين يعبرون عن وجهات نظر مخالفة داخل المنظمة، أو الذين يتجرأون على التشكيك في قرارات المرشد الديني الأعلى؛ لكن الخلاف والانشقاق اليوم وصل إلى حيث لم يعد بإمكان طالبان إسكات الأصوات المعارضة. وفي بيان

صدر مؤخرًا، انتقد نائب وزير خارجية طالبان عباس ستانيكزاي علنًا قرار إدارة طالبان بتقييد حقوق تعليم الطالبات في التعليم الثانوي، في حين حث الرئيس السابق حامد كرزاي النساء الأفغانيات على عدم الامتثال لقانون ارتداء البرقع الذي تمَّ سنُّه مؤخرًا. ويشير الموقع إلى أن قيادة المنظمة حاليًا تتكون من ليبراليين عقلانيين وبراغماتيين، يهدفون إلى تطوير علاقات جيدة مع الغرب، إلى جانب المحافظين المتشددين، مبينًا أن المشكلة هي أن الليبراليين العقلانيين مثل ستانكزي، الذين يأملون في تأمين الموارد والأموال من الخارج عبر إقامة علاقات جيدة مع الغرب، ليس لديهم قوات مسلحة تحت تصرفهم، بينما يقود المحافظون المتشددون مئات الوحدات العسكرية، الكبيرة والصغيرة، بمركبات مدججة بالسلاح. بالإضافة إلى ذلك، يقف إلى جانبهم قادة التنظيم الذين يعملون في الميدان ويمتلكون الخبرة الحربية، وكلهم من أصل بشتوني، وما زالت العداوات القبلية بين البشتون مستمرة.

الوعي: واضح أن هذا الموقع وهذا الخبر إنما يراد من ورائه زرع الفتنة في الداخل الأفغاني وتهوين أمر طالبان، وجعل القبائل تأكل بعضها بعضًا، وهو ما رسمته المخابرات الأمريكية لسياسة أمريكا ما بعد الانسحاب. والمقال تحدث كذلك عن انتفاضة قبائل ضد طالبان، وعن اجتماع قادة أفغان في أنقرة لبحث ومناقشة إمكانية العمل الجماعي ضد طالبان من أجل إجبارها على العودة إلى جدول الأعمال العالمي، أي تحت المظلة الأمريكية... وإننا نتوجه إلى طالبان بالقول ليس لكم إلا الله الذي هزم عدوكم أمامكم من قبل، والنصر لن يكون إلا بإقامة الخلافة الراشدة التي تكون على منهاج النبوة في المنطقة... فاعقدوا الصفقة مع العاملين لإقامتها وكونوا أنصار الله في هذا الزمان.

إمام الحرم المكي السابق عادل الكلباني يظهر ببنطال «جينز» راكبًا على دراجة نارية

تعرض إمام الحرم المكي السابق **عادل الكلباني** لانتقادات بسبب ظهوره مرتديًا الجينز وراكبًا على دراجة نارية في مقطع فيديو تم تداوله بشكل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي قبل أيام. و**رد هذا الإمام على منتقديه عبر التساؤل عما إذا كان لبس «البشت» يخدم الإسلام**. وكان قد نشر الكلباني تغريدة سابقة قال فيها: «كل واشرب مما تحب مما أحل الله، واركب حصانًا أو حمارًا أو جملًا أو دبابًا والبس ما تشاء، ولا تحاول إرضاء الناس فلن يرضوا أبدًا، ولو ولج الجمل في سم الخياط!»، على حد قوله.

الوعي: للسائل أن يسأل: ما الذي يحدث في السعودية... من رأى شكل هذا الإمام وهو يلبس الجينز ويركب على الدراجة يشعر بالفارق الكبير بينه وبين شكله بلباسه الذي اعتاد الناس عليه كإمام. وأول ما يتبادر إلى الذهن هو القول إن فتنة الصد عن سبيل الله في السعودية بدأت نارها تمر على الجميع: علمائهم قبل عامتهم... فويل لمن يسقط عند الله، وهنيئًا لمن يستمسك بالحق منهم.

سفيرة أمريكية: تحولات هائلة بسلوك السعودية تجاه اليهود

قالت السفيرة الأمريكية لمكافحة «معاداة السامية»، ديبورا ليبستادت إن تحولًا سياسيًّا هامًا يجري في سلوك السعودية تجاه اليهود، قد يؤدي إلى فتح حقبة جديدة مع تل أبيب وواشنطن. وقالت ليبستادت إنها اختارت أن تبدأ زيارتها من السعودية «من أجل إبداء موقف بأن هناك تغييرات». وأشارت إلى أنه «كان هناك الكثير من مظاهر معاداة السامية في السعودية سابقًا، ومشاهدة ذلك يتغير يعد مؤشِّرًا جيِّدًا». وأوضحت أن «تغيرات كثيرة تحصل من بينها تغير التوجه إزاء الأماكن الخاصة باليهود في المنطقة، وبالتأكيد هناك جالية يهودية في المدينة، وأماكن أخرى في الخليج». وفي كلمة لها في الجامعة العبرية بالقدس، قالت ليبستادت إن المعركة ضد معاداة السامية يجب أن تستمر، جهودنا تتركز حاليًّا في الولايات المتحدة حول هذا الأمر؛ لكن هذا شيء يجب عمله في جميع أنحاء العالم. وشملت زيارة ليبستادت السعودية والإمارات و(إسرائيل)، وذلك بهدف «محاربة المشاعر المعادية لليهود».

الوعي: إن ما يشهده الخليج من انفتاح على اليهود بحجة مواجهة البعبع الإيراني جريمة كبرى يرتكبها رويبضات حكام الخليج، وهو خطير جدًا، وعلى كل الصعد... وهنا لا بد من القول إن إيران مسؤولة عن هذا التغلغل اليهودي؛ إذ إنها تسير في السياسة الأمريكية ودورها أن تكون فزَّاعة في المنطقة تجبر حكام الخليج على الخضوع للسياسة الأمريكية وتبرر الوجود العسكري الأمريكي والتحالف مع يهود.

فيروس كورونا في الصين: اقتحام منازل وتحطيم أبوابها بحثًا عن مصابين

أظهرت نتائج اختبارات الكشف عن كوفيد١٩ عن إصابة عدد من الأشخاص في مجمع

شقق سكنية بفيروس كورونا في مدينة غوانزو الواقعة جنوب الصين. وكانت السلطات تبحث عن مخالطين للحالات المصابة ظنت أنهم مختبئون لتفادي نقلهم إلى مراكز الحجر الصحي. وتطبق الصين سياسة «صفر كورونا» الصارمة، التي تتضمن عدم وجود أي حالة مصابة بالفيروس خارج الحجر الصحي، لذا تنتشر تلك المراكز في جميع أنحاء البلاد. وقال موقع تيانمو الإخباري إن مسؤولين محليين وعمال بالمجمع السكني أزالوا الأقفال وحطموا الأبواب الأمامية في ٨٤ منزلًا على الأقل، ثم قدموا الاعتذار بعدها

الوعي: تتبع الصين سياسة «صفر كورونا» وهذا جيد، ولكن أساليب عملها تتسم بالعنف ولا تبعد عن الإجرام بحق من تشتبه فيهم أقل اشتباه بالإصابة وتضعهم في مراكز اعتقال أشبه باعتقال الإيغور المسلمين بمنته القسوة... ليس مثل الإسلام في معالجة مثل هذه الأوبئة والقضاء عليها بمنتهى الرحمة.

في تحدٍّ سافر وساخر لمشاعر المسلمين ولدينهم... يهود في مكة والمدينة وعرفات وسائر المملكة...

نشر مواطن (إسرائيلي) من أصل روسي يُدعى بن تسيون تشدنوفسكي مجموعة من الصور له داخل المسجد النبوي في المدينة المنورة، وقال في تعليق له على فيسبوك مرفقًا بصورة له وهو يؤدي رقصة السيف الشهيرة في السعودية مرتديًا ملابس سعودية تقليدية: «شعب السعودية سيقف بجانب الأمة اليهودية جنبًا إلى جنب»، هذا وقد جاءت التعليقات عليه غاضبة ومستنكرة وتهاجم الدولة السعودية نفسها، وهي من مثل: (العلماء في السجون والصهاينة في الحرم النبوي! شيء مؤسف!) (في عهد آل سعود الصهاينة المحتلين أعداء الإسلام والمسلمين يسرحون ويمرحون في جزيرة العرب ويتغزلون في نسائها ويدنسون مسجد خاتم الأنبياء) (الهاشتاغ الحالي: صهيوني بالحرم النبوي، الهاشتاج القادم: صهيوني على منبر الحرم النبوي، الهاشتاغ الذي بعده صهيوني إمامًا للحرم المكي)...كذلك نشرت «القناة ١٣» (الإسرائيلية) فيلمًا وثائقيًا قصيرًا تم تصويره خلال تواجد مراسلها جيل تماري في المشاعر المقدسة في مكة أثناء موسم الحج؛ ما أثار جدلًا واسعًا دفع مسؤولي الإذاعة إلى الاعتذار والأسف «البايخ» والذي يحمل في طياته مكر اليهود، وادعاؤه أن الزيارة لم تأتِ للمساس بمشاعر الأمة الإسلامية، وأن الغرض منها كان«إبراز أهمية مكة وجمالها»... وهذه الزيارة إلى المملكة ليست الأولى أو الوحيدة لمراسلين (إسرائيليين)، ففي مطلع يوليو/ تموز الجاري أعلن مراسل القناة نفسها، ألون بن دافيد، عن إجرائه زيارة سرية إلى

السعودية. وظهر في المقطع وهو يتوضأ ويدخل إلى أحد المساجد في المملكة. كما نشرت قناة «١٢٤» (الإسرائيلية) لقطات لأحد مراسليها في داخل أحد مساجد العاصمة الرياض... وهناك تقارير سابقة تحدثت عن جولة لوفد (إسرائيلي) في الحرم النبوي.

الوعي: هؤلاء هم اليهود، هم هم لا يتغيرون، قوم بهتٍ وسحتٍ، قلوبهم غلف، ملعونون أينما ثقفوا، نقضوا المواثيق مع الله وقتلوا الأنبياء.. وهم هم لن يتغير حكم الله فيهم حتى قيام الساعة. وقال الله تعالى فيهم: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٧﴾﴾ فانتظروا إنا منتظرون..

محمد بن زايد ورئيس وزراء (إسرائيل) يناقشان «توسيع دائرة» اتفاقيات إبراهيم

قال الناطق باسم رئيس الوزراء (الإسرائيلي) أوفير جندلمان في سلسلة تغريدات عبر صفحته الرسمية على موقع تويتر: «تحدث رئيس الوزراء يائير لابيد لأول مرة هذا المساء مع الرئيس الإماراتي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد، الذي هنأه بمناسبة توليه منصبه. وتمنى الرئيس الإماراتي لرئيس الوزراء النجاح مؤكدًا على استمرار أهمية العلاقات بين الشعبين» وأردف: «ومن جانبه هنَّأ رئيس الوزراء لابيد الرئيس بن زايد بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك متمنيًا له أضحى مبارك. وبحث الزعيمان أهمية تعزيز العلاقة الدافئة السائدة بين الدولتين معربيْن عن ارتياحهما من العلاقات السياحية والاقتصادية الناشئة بينهما» مضيفاً: «وشكر رئيس الوزراء لابيد الرئيس على المكالمة قائلاً: إن الثقة الشخصية بين الزعيمين، وكذلك التزام دولة إسرائيل باتفاقيات ابراهيم واستمرار منتدى النقب وتطويره ليصبح بمثابة إطار دائم تشكل أساسًا ثابتًا للعلاقات الممتازة ولتعزيز الازدهار والتعاون بين الدولتين، التي تُعتبر نموذجًا ورمزًا». وختم بالقول: « كما وبحث الزعيمان توسيع دائرة اتفاقيات إبراهيم لتشمل المزيد من دول المنطقة»، حسب تعبيره. يذكر أن هذا الاتصال يأتي في وقت يستعد فيه الرئيس الأمريكي جو بايدن لإجراء زيارة إلى إسرائيل ثم منها مباشرة إلى السعودية حيث سيلتقي عددًا من قادة دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة عامة.

الوعي: إنه (الشيطان) الخليجي، ومن الطبيعي أن يلتقي مع الشيطان (اليهودي) يهنئان بعضهما ويوسعان دائرة اتفاقهما على المسلمين... قاتلهما الله أنَّى يؤفكان

بسم الله الرحمن الرحيم

تثوير القرآن

إن مصطلح (تثوير القرآن) من المصطلحات التي أطلقها الإمام الحبر صاحب النبي ﷺ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وذلك فيما رواه غير واحد عن عبد الله بإسناد صحيح، قَالَ: «**إِذَا أَرَدْتُمُ الْعِلْمَ؛ فَأَثِيرُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّ فِيهِ عِلْمُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخَرِينَ**». وقد وردَ بألفاظٍ متعددةٍ منها: «**مَنْ أَرَادَ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فَلْيُثَوِّرِ الْقُرْآنَ**»، وفي رواية: «**ثَوِّرُوا الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّ فِيهِ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ**». وهذا الأثر اللطيف يبين لنا ما كان عليه السلف رضي الله عنهم من حال مع كتاب الله تعالى، وكيف كانوا على علم جم بهذا القرآن العظيم، قال ابن عباس: ومصطلح (تثوير القرآن) يعبر عن ضرب من ضروب تلقي الكتاب، وتلاوته حق التلاوة. وقد اختلفت عبارات أهل العلم في بيان هذا المصطلح، وإن اتفقت معانيهم، فقال **ابن عطية:** «وتثوير القرآن: مناقشته ومدارسته والبحث فيه، وهو ما يعرف به». ونقل **القرطبي** عن بعض العلماء أن تثوير القرآن: «قراءته ومفاتشة العلماء به". ونقل ابن عجيبة عن **الغزالي** أنه التفهُّم، وهو: «أن يستوضح كل آية ما يليق بها؛ إذ القرآن مشتمل على ذكر صفات الله تعالى، وذكر أفعاله، وذكر أحوال أنبيائه عليهم السلام، وذكر أحوال المكذِّبين، وكيف أُهلكوا، وذكر أوامره وزواجره، وذكر الجنة والنار». ونقل **الزركشي** عن بعض العلماء أن التثوير: «لَا يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ تَفْسِيرِ الظَّاهِرِ». وبوب عليه **أبو الليث السمرقندي**: «باب الحث على طلب التفسير».

ولو أضفنا لذلك ما في كلمة الإثارة من التقليب والنظر في الوجوه، ومنه ﴿وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ﴾ وهو تقليبها بالحرث والزراعة، وإن المرء لن يفقه القرآن حق الفقه حتى يرى للقرآن وجوهًا، لاجتمع عندنا من معاني المصطلح ما يصلح أن ننسجه بأن نقول: إن تثوير القرآن ضرب من ضروب التدبُّر لكتاب الله الكريم، وينطلق من التالي:

١- معرفة معنى الآية، وذلك على سبيل الإجمال، فأول ما ينبغي أن يفعله السالك أن يفهم معنى الآية على سبيل الإجمال، لكي لا يشذ فيأتي بما لا تدل الآية عليه بطريق من الطرق المعتبرة في التفسير، وهي: التفسير على اللفظ، والتفسير على المعنى، والتفسير على الإشارة والقياس؛ ولذا فيلزم لمريد التثوير، بعد معرفة المعنى الإجمالي، إن أراد الارتقاء، أن يتعرف على أقوال السلف في الآية.

٢- لا بد له من إثارة الأسئلة على نفسه، وهي من أهم مراحل التثوير. إن مما ينبغي على القارئ فعله أن يثير الأسئلة على نفسه ليحصل على فهم أعمق للكتاب المجيد، فإذا قرأ القارئُ

فاتحةَ الكتابِ بتدبُّرٍ يُثوِّرُ به النصَّ القرآنيَّ فإنَّ من الممكنِ أنْ تثورَ في نفسِهِ الأسئلةَ التاليةَ: ما فائدَةُ افتتاحِ أول كتابِ اللهِ سبحانه وتعالى بالحمدِ المطلقِ للهِ سبحانه وتعالى في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وما هي الآياتُ التي وردتْ فيها الحمدُ؟! وما هي مساقاتُ الحمدِ؟!. فالله سبحانه قالَ في مفتتح كتابه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وقالَ في موضعٍ آخرَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ وَفِي موضعٍ ثالثٍ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ ولماذا قدم الله ذكر الرحمة على ذكر ملكه ليوم الدين؟! ولمَ يدعو المرء بلفظ الجمع (اهدنا)؟! وما الصراط المستقيم، وما صفات أهله؟! وهكذا.. فإن المقصودُ من ذلكَ أنَّ الإنسانَ حينما يبدأُ يسألُ هذه الأسئلةَ ويُسجلُهَا سيجدُ أنَّهُ خلالَ قراءَتِهِ للقرآنِ سنةً بعدَ سنةٍ يكونُ علمُه من الاستنباطاتِ والفوائدِ واللطائفِ الشيءَ الكثيرَ.

٣- ثم عليه بعد ذلك مفاتشة العلماء، ومناقشتهم في تفسير الآيات الكريمة، وقد اهتم السلف بهذا جدًا، ومما يدل على ذلك أنهم كانوا يعقدون مجالس خاصة لسماع القرآن من الحفَّاظ العلماء، فإن «المطلوب من القرآن هو فهم معانيه والعمل به فإن لم تكن هذه همة حافظه لم يكن من أهل العلم والدين» كما يقول ابن تيمية. وقال: «وَهَذَا كَانَ سَمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَكَابِرِ مَشَايِخِهَا وَأَئِمَّتِهَا كَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ الْمَشَايِخِ كَإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ والْفُضَيْل بْنِ عِيَاضٍ وَأَبِي سُلَيْمَانَ الداراني وَمَعْرُوفٍ الْكَرْخِي وَيُوسُفَ بْنِ أَسْبَاطٍ وَحُذَيْفَةَ المرعشي وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ. وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «يَا أَبَا مُوسَى ذَكِّرْنَا رَبَّنَا» فَيَقْرَأُ وَهُمْ يَسْمَعُونَ وَيَبْكُونَ. وَكَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذَا اجْتَمَعُوا أَمَرُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَالْبَاقِي يَسْتَمِعُونَ. وَلِهَذَا السَّمَاعُ مِنْ الْمَوَاجِيدِ الْعَظِيمَةِ وَالْأَذْوَاقِ الْكَرِيمَةِ وَمَزِيدِ الْمَعَارِفِ وَالْأَحْوَالِ الْجَسِيمَةِ مَا لَا يَتَّسِعُ لَهُ خِطَابٌ وَلَا يَحْوِيهِ كِتَابٌ. كَمَا أَنَّ فِي تَدَبُّرِ الْقُرْآنِ وَتَفَهُّمِهِ مِنْ مَزِيدِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ مَا لَا يُحِيطُ بِهِ بَيَانٌ». ولم تكن قراءة أبي موسى إلا قراءة عالم لعلماء يتفهمون عن طريق هذا السماع كلام ربهم سبحانه، وينزلونه على أدوائهم فتحدث الأثر المطلوب. وكانوا يعقدون مجالس للتثوير، والمذاكرة، وعرض الفهوم في الآيات الكريمة، ومنه ما ورد عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ عُمَرُ يُدْخِلُنِي مَعَ أَشْيَاخِ بَدْرٍ فَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ، فَقَالَ: «لِمَ تُدْخِلُ هَذَا مَعَنَا وَلَنَا أَبْنَاءٌ مِثْلُهُ»، فَقَالَ عُمَرُ: «إِنَّهُ مَنْ قَدْ عَلِمْتُمْ»، فَدَعَاهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَأَدْخَلَهُ مَعَهُمْ، فَمَا رُئِيتُ أَنَّهُ دَعَانِي يَوْمَئِذٍ إِلَّا لِيُرِيَهُمْ، قَالَ: «مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ ؟» فَقَالَ بَعْضُهُمْ: "أُمِرْنَا أَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ وَنَسْتَغْفِرَهُ إِذَا نُصِرْنَا، وَفُتِحَ عَلَيْنَا»، وَسَكَتَ بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، فَقَالَ لِي: «أَكَذَاكَ تَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؟» فَقُلْتُ: «لاَ»، قَالَ: «فَمَا تَقُولُ؟» قُلْتُ: «هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمَهُ لَهُ»، قَالَ: «﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾» وَذَلِكَ عَلاَمَةُ أَجَلِكَ، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣﴾»، فَقَالَ عُمَرُ: «مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَقُولُ». وكانوا يعقدون مجالس لمذاكرة الكتاب وتدارسه، ومنه: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ﴾

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ قَالَ: «كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا صَلَّى السُّبْحَةَ وَفَرَغَ دَخَلَ مِرْبَدًا لَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى فَتَيَانٍ قَدْ قَرَؤوا الْقُرْآنَ، مِنْهُمِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ أَخِي عُيَيْنَةَ»، قَالَ: "فَيَأْتُونَ فَيَقْرَؤونَ الْقُرْآنَ وَيَتَدَارَسُونَهُ، فَإِذَا كَانَتِ الْقَائِلَةُ انْصَرَفَ». قَالَ: «فَمَرُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ إلى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾﴾ قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: «وَهَؤُلَاءِ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، لِبَعْضِ مَنْ كَانَ إِلَى جَنْبِهِ: «اقْتَتَلَ الرَّجُلَانِ». فَسَمِعَ عُمَرُ مَا قَالَ، فَقَالَ: «وَأَيُّ شَيْءٍ قُلْتَ؟» قَالَ: «لَا شَيْءَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ». قَالَ: «مَاذَا قُلْتَ؟ اقْتَتَلَ الرَّجُلَانِ؟» قَالَ: فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: «أَرَى هَا هُنَا مَنْ إِذَا أُمِرَ بِتَقْوَى اللَّهِ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ، وَأَرَى مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ؛ يَقُومُ هَذَا فَيَأْمُرُ هَذَا بِتَقْوَى اللَّهِ، فَإِذَا لَمْ يَقْبَلْ وَأَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ، قَالَ هَذَا: وَأَنَا أَشْتَرِي نَفْسِي فَقَاتِلْهُ، فَاقْتَتَلَ الرَّجُلَانِ». فَقَالَ عُمَرُ: «لِلَّهِ بِلَادُكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ».

٤- ومن شأنهم سؤال العلماء بالكتاب أهل الرسوخ عنه، ورد كلام بعضهم لبعض للوصول للمراد بالآية الكريمة، ومنه: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، حَدَّثَهُ قَالَ: "بَيْنَمَا أَنَا فِي الْحِجْرِ جَالِسٌ، أَتَانِي رَجُلٌ يَسْأَلُ عَنِ ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ فَقُلْتُ لَهُ: «الْخَيْلُ حِينَ تُغِيرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى اللَّيْلِ، فَيَصْنَعُونَ طَعَامَهُمْ، وَيُورُونَ نَارَهُمْ». فَانْفَتَلَ عَنِّي، فَذَهَبَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ تَحْتَ سِقَايَةِ زَمْزَمَ، فَسَأَلَهُ عَنِ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ فَقَالَ: «سَأَلْتَ عَنْهَا أَحَدًا قَبْلِي؟" قَالَ: «نَعَمْ، سَأَلْتُ عَنْهَا ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: الْخَيْلُ حِينَ تُغِيرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالَ: «اذْهَبْ فَادْعُهُ لِي»؛ فَلَمَّا وَقَفْتُ عَلَى رَأْسِهِ قَالَ: «تُفْتِي النَّاسَ بِمَا لَا عِلْمَ لَكَ بِهِ، وَاللَّهِ لَكَانَتْ أَوَّلَ غَزْوَةٍ فِي الْإِسْلَامِ لَبَدْرٌ، وَمَا كَانَ مَعَنَا إِلَّا فَرَسَانِ: فَرَسٌ لِلزُّبَيْرِ، وَفَرَسٌ لِلْمِقْدَادِ، فَكَيْفَ تَكُونُ الْعَادِيَاتِ ضَبْحًا. إِنَّمَا الْعَادِيَاتُ ضَبْحًا مِنْ عَرَفَةَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ إِلَى مِنًى». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَنَزَعَتْ عَنْ قَوْلِي، وَرَجَعْتُ إِلَى الَّذِي قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

٥- وعليه بعد ذلك كله أن ينعم في: مرحلة التأمل العميق، ومما يُعين في هذه المرحلة أن يعتني **بعلوم السورة**، وعلوم الآية، ومن العلوم المتعلقة بالسورة: ١- اسم السورة، أو أسماؤها إن كان لها أكثر من اسم. ٢- مكان نزول السورة، وزمان نزولها (المكي والمدني). ٣- عدد آي السورة، وعدد كلماتها وحروفها. ٤- فضائلها، إن كان لها فضائل ثابتة. ٥- مناسبة السورة لما قبلها، ومناسبة فاتحتها لخاتمتها، ومناسبات موضوعاتها بعضها مع بعضٍ. ٦- موضوعات السورة. وأما **مجمل علوم الآية** فأذكر منها: تفسيرها، وذلك ما مضى في القسم الأول.٢- فضلها، إن وُجِدَ. ٣- اسمها، إن وُجِدَ. ٤- مكان نزولها وزمانه. ٥- قراءاتها، إن وُجد فيها اختلاف قراءات. ٦- إعرابها. ٧- أحكامها التشريعية (من الأحكام الفقهية الآداب والسلوك). ٨- أحكامها العقدية. ٩- ناسخها ومنسوخها (على اصطلاح السلف). ١٠- وقوفها. ١١- أسباب نزولها. ١٢- إعجازها ووجوه بلاغتها... والانطلاق من هذه المعلومات إلى إدراك أعمق لهدايات القرآن، ومقاصده. إن «مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ؛ فَقَدْ حَمَلَ

أَمْرًا عَظِيمًا، وَقَدْ أُدْرِجَتِ النُّبُوَّةُ بَيْنَ جَنْبَيْهِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يوحى إليه»، فينبغي له أن يستعمل الجد في تفهم هذا الكتاب، وحمل رسالاته، وتبليغ هذه الرسالات التي درست في هذه الأزمان.

٦- ومما يعين على تثوير الأسئلة، وحسن الفهم: قراءة القرآن في سكون وهدوء، وفي الحديث: «**إِنِّي لَأَعْرِفُ أَصْوَاتَ رُفْقَةِ الْأَشْعَرِيِّينَ بِالْقُرْآنِ حِينَ يَدْخُلُونَ بِاللَّيْلِ، وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَصْوَاتِهِمْ، بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَرَ مَنَازِلَهُمْ حِينَ نَزَلُوا بِالنَّهَارِ**» إن لحزب الليل، وترتيل الكتاب في وقت اجتماع القلب لقصة أخرى، إن مما نعانيه من هذه المادية الطاغية قلب حقائق الكون، إن الليل ليل، والنهار نهار، فلتخلُ أيها السالك بكتاب ربك في ظلمة الليل، ولتقرأ ما تحفظه، ولتُثوّر القرآن، ولتكن من الأمة القائمة التي تتلو كتاب ربها آناء الليل، فتسجد لمن هذا الكلام كلامه، فتقترب!.

٧- ومما يعين على التثوير استعمال الأدب مع الكتاب، إن القرآن كتاب عزيز كريم مجيد، فلا بد من الإقبال بتأدب على هذا الكتاب، وآداب القارئ مبثوثة في مصنفات فلتراجع (من أمثلها: آداب حملة القرآن للآجري، وتبيان النووي). ومما يعين على التثوير الاهتمام بالتحزيب، فقد كان للقراء تحزيب للقراءة مأخوذ من السنة، وهو المعروف عندهم بـ (فمي بشوق): ١- فالفاء= الفاتحة. ويكون السبع الأول من سورة الفاتحة إلى نهاية سورة النساء. ٢- والميم= المائدة. ويكون السبع الثاني من سورة المائدة إلى نهاية سورة التوبة. ٣- والياء= يونس. ويكون السبع الثالث من سورة يونس إلى نهاية سورة النحل. ٤- والباء= بنو إسرائيل. ويكون السبع الرابع من سورة الإسراء (بنو إسرائيل) إلى نهاية سورة الفرقان. ٥- والشين= الشعراء. ويكون السبع الخامس من سورة الشعراء إلى نهاية سورة يس. ٦- والواو= والصافات. ويكون السبع السادس من سورة الصافات إلى نهاية سورة الحجرات. ٧- والقاف= ق. ويكون السبع السابع من سورة ق إلى نهاية سورة الناس خاتمة القرآن. وهذه جُعلت لمن يختم في أسبوع، ولا بأس أن يجعل الإنسان لنفسه ختمة للتدبُّر، وقد استمرت عند بعض السلف مدة أربعين سنة! والطرق في الوصول لتلقي القرآن، وتدبُّره، وما يعين عليه، وموانع ذلك كثيرة جدًا، فليكتفِ السالك بكتاب أو كتابين، ثم يعالج هو بنفسه هذا النعيم في الحياة مع هذا الكتاب.

إن من أعظم ما تعانيه قطاعات من المنتسبين للعلم ضعف الاستدلال القرآني في خطاباتهم، بل قد يكون الاستدلال بكلام الغرب والشرق أقرب إليهم من الاستدلال بكلام الله تعالى. لا شك أن «من المعلوم أنه في تفاصيل آيات القرآن من العلم والإيمان ما يتفاضل الناس فيه تفاضلًا لا ينضبط لنا" وأن «القرآن الذي يقرؤه الناس بالليل والنهار يُفَاضلون في فهمه تفاضلًا عظيمًا»، ولكن «القرآن مَوْرِد يَرِده الخلق كلهم، وكلٌّ ينال منه على مقدار ما قسم الله له» (درء التعارض: ٧/٧٢٤) ألا رحم الله أبا العباس بن تيمية. والحمد لله رب العالمين. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

«لاَ يَزَالُ اللَّهُ يَغْرِسُ فِي هَذَا الدِّينِ غَرْسًا يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي طَاعَتِهِ».

- أخرج ابن ماجة في سننه بسند حسن أن أَبَا عِنَبَةَ الْخَوْلَانِيَّ، وَكَانَ قَدْ صَلَّى الْقِبْلَتَيْنِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**لاَ يَزَالُ اللَّهُ يَغْرِسُ فِي هَذَا الدِّينِ غَرْسًا يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي طَاعَتِهِ**».

يؤيد هذا الحديث أحاديث أخرى تؤكد هذا المعنى، من مثل ما رواه أبو داود عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**» ومن مثل ما رواه ابن ماجة عن رسول الله ﷺ «**لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِى قَوَّامَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لاَ يَضُرُّهَا مَنْ خَالَفَهَا**»... وهذا الحديث هو من مبشرات الرسول ﷺ لهذه الأمة أنه لن يزال لها مؤيد من الله ينصرها ويحفظ لها دينها إلى قيام الساعة؛ وذلك بقوله: «**لاَ يَزَالُ**» ويدلُّ كذلك على أنه تمر على الأمة فترات متقطعة من البعد والضعف والتفرق، وأنه متى حدث مثل هذا فلن يزال الله يبعث من هذه الأمة من يقوِّم الاعوجاج ويصحح الأفهام، ويستأنف لها ما انقطع من حبل شرعها، ويعيده إلى نصابه ويهديها إلى الصراط المستقيم. ويشير إلى أن استمرار هذا الدين على ما نزل عليه هو الحالة الأصلية له، أما ما يطرأ عليه من محاولات داخلية وخارجية تريد تغييره أو تبديله أو تحويله، أو تحريفه إنما هو طارئ سرعان ما يزول...

وهو يدل على أنه هناك دائمًا من أمة محمد من يوفقه الله لأن يأخذ مهمة التجديد والإصلاح، فالخير في هذه الأمة إلى يوم القيامة... وهو سبحانه وتعالى عندما ينسب الغرس إلى نفسه، فإنما يدل على تعاهده ورعايته وهدايته والتأييد له والتوفيق به حتى يؤتيَ أكله وتطيبَ ثمرته، ويعمَّ خيره. وأكثر من ذلك حتى يستعيدَ الدين دوره في إقامة أمر الله واستقامة الحياة عليه، وحتى يعمَّ أهله وغير أهله... وهو يشمل أنه، من حيث الخلق سيوجد بقدرته تعالى، ومن حيث الهداية سيمكِّن الله له من أهل الإيمان وفقه الواقع والقدرة على الاستنباط وحسن القيادة والتبصُّر بالواقع السياسي من يقوم بهذا الأمر... وهو يشير إلى أن الأمة عندما تصل إلى أوضاع من السوء والفرقة والضعف، كما نحن عليه اليوم، فعليها أن تفتش عن المخرج من دينها لا من خارجه، أي عليها أن تفتش عن الغرس الذي غرسه الله لهذا الزمان، وهذا الغرس عليه أن يفتش عن أتباع الهدى، وعلى الأمة أن تفتش على هؤلاء ليكونوا معًا في إحياء الدين وتجديد مفاهيمه

على ما كان عليه أول نزوله.

إن هذا الغرس، لا شك أنه سيأخذ مهمة أن يحافظ على إرث النبوة علمًا وعملًا، وتطبيقًا ونشرًا... وأن يكون أفرادًا أو جماعات، يعملون على إعادة الإسلام إلى ما كان عليه يوم نزل، ويزيلون عنه كل ما علق به مما ليس منه، ويعيدونه إلى مضائه وصفائه ونقائه، نعم قد يكون التجديد بأفراد حينما يكون الأمر لا يحتاج إلا إلى أفراد، ويكون بجماعات حينما يكون السوء والضعف قد كبر وطمَّ وعمَّ حتى لا يقدر على التغيير أفرادٌ وإنما جماعات، كما هو في واقعنا اليوم. وهذا يذكرنا بحديث الرسول ﷺ: «**إن الإسلام بدأ غريبًا، وسيعودُ كما بدأ، فطُوبَى للغُرَبَاءِ. قيل: ومن الغُرَباءُ؟ قال: «النُّزّاعُ من القبائلِ»** وجاء في الدرر السنية في الموسوعة الحديثية عند شرح هذا الحديث: «واجَهَ الإسلامُ في بِداياتِه صُعوباتٍ وشَدائدَ، وهذا شأنُ الدِّينِ الحَقِّ. وفي هذا الحَديثِ يقولُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «**إنَّ الإسلامَ بدَأَ غريبًا**» حيثُ خرَجَ وَسْطَ الجَهلِ، وطرَحَ عاداتِ الجاهليَّةِ، فاسْتَغرَبَه النَّاسُ، «**وسيَعودُ كما بدَأَ**»؛ حيثُ انتِشارُ الجَهلِ، ورُجوعُ النَّاسِ إلى عاداتِ الجاهليَّةِ؛ وابتعادُ الناسِ عَنِ الدِّينِ؛ «**فطُوبى للغُرباءِ**»، أي: فالجنَّةُ لأولئك المسلِمين الَّذين قَلُّوا في أوَّلِ الإسلامِ، وسيَقِلُّون في آخرِه، وإنَّما خصَّهم؛ لِصَبْرِهم على أذِيَّةِ الكُفَّارِ وأهْلِ الابتداعِ، «**قيل : ومَنِ الغرباء؟**» أي: عرِّفْنا بِهم وبِصفاتِهم قال: «**النُّزَّاعُ مِنَ القَبائلِ**»، أراد بذلك المهاجرين الَّذين هَجَروا أوطانَهم إلى اللهِ، ويَكونونُ على الدِّينِ الحَقِّ والسُّنَّةِ الصَّحيحةِ، ويَسيرون على ذلك بعدَ أنْ أفسَدَ النَّاسُ السُّننَ والشَّرائعَ وبدَّلوها، وسُمِّيَ الغريبُ نازعًا ونَزيعًا؛ لأنَّه نزَعَ عن أهْلِه وعَشيرَتِه وبَعُدَ عنهم، وفي رواية: «**قالوا: يا رسولَ اللهِ، ومَن الغُرباءُ؟ قال: الَّذين يصلِحون عندَ فَسادِ النَّاسِ**»، أي: يكونونَ على الدِّينِ الحقِّ والسُّنَّةِ الصَّحيحةِ، ويَسيرون على ذلك بعدَ أنْ أفسَدَ النَّاسُ السُّننَ والشَّرائعَ وبدَّلُوها، وهذا مِن دَلائلِ نُبوَّتِه صلَّى الله عليه وسلَّمَ؛ فإنَّ الدِّينَ قدْ رَقَّ في قُلوبِ النَّاسِ ويَبتعِدون عنه كلَّما مَرَّ الزَّمانُ. وفي الحديث: بيانُ حُسنِ جَزاءِ مَن صَبرَ عند الابتلاءِ والشِّدةِ، والفتنةِ في الدِّينِ. وفيه أنَّ على المؤمنِ أنْ يُوطِّنَ نفْسَه على الصَّلاحِ إذا انتشرَ الفسادُ ولا يَضيرُه فسادُ الناسِ».

وأما ما يستفاد من هذا الحديث ليومنا هذا فمن أصدق ما كتب في موضوع تجديد الدين هو ما ذكره المودودي رحمه الله حين ذكر مواصفات المجدِّد لزماننا هذا،

عرّف أبو الأعلى المودودي في كتابه (موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه، واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم) **التجديد** بأنه: «إعادة أمر الدين كما كان عليه، يوم جاء من عند الله لم تعكره البدع والأهواء». **والمجدِّد** بأنه «كل من أحيا معالم الدِّين بعد طمسها، وجدَّد حبله بعد انتقاضه» وذكر **الحاجة إلى المجددين** وبأنه لا يكفي لتجديد الدين في زمن من الأزمان إحياء العلوم الدينية فحسب، بل يلزم لذلك إنشاء حركة شاملة جامعة تشمل بتأثيرها جميع العلوم

والفنون. وأشار إلى أن الدين الإسلامي كان ولايزال في كل عصر بحاجة إلى رجال أقوياء يأتون ويسدِّدون خطى الزمان ويوجهون مسيره إلى الإسلام، سواء أكان عملهم في ذلك محيطًا شاملًا أم كان على بعض نواحي الأمر مقتصرًا، وهؤلاء هم الذين يُدعَون بـ «**المجدِّدين**».

وشرح المودودي الصفات التي يجب أن يكون عليها المجدِّد. فالمجدِّد لا يكون نبيًّا، ولكنه يكون في طبعه ومزاجه أقرب إلى مزاج النبوة. ومن الخصائص التي لابد أن يتصف بها المجدِّد: الذهن الصافي، والبصر النفاذ، والفكر المستقيم بلا عوج، والقدرة النادرة على تبيُّن سبيل القصد بين الإفراط والتفريط ومراعاة الاعتدال بينهما، والقوة على التفكير المجرَّد من تأثير الأوضاع الراهنة والعصبيات القديمة الراسخة على طول القرون، والشجاعة والجرأة على مزاحمة سير الزمان المنحرف، والأهلية الموهوبة للقيادة والزعامة، والكفاءة الفذَّة للاجتهاد ولأعمال البناء والإنشاء، ثم كونه – مع ذلك كله - مطمئنًا قلبه بتعاليم الإسلام وكونه حقًا في وجهة نظره وفهمه وشعوره، يميِّز بين الإسلام والجاهلية حتى في جزئيات الأمور ويبيِّن الحق، ويفصله عن ركام المعضلات التي أتت عليها القرون... فهذه هي الخصائص التي لا يمكن أن يكون أحد مجدِّدًا بدونها، وهي هي الصفات التي تكون في الأنبياء والمرسلين مكبرة مضاعفة!

هذا وقد حدد المودودي خطوات يجب على المجدد أن يقوم بها منها: تعيين مواضع الفساد التي يجب أن تعالج... السعي لإحداث الانقلاب الفكري والنظري، أي تغيير أفكار الناس وطبع عقائدهم ومشاعرهم ووجهة نظرهم الخلقية بطابع الإسلام... بعث العقلية الإسلامية الخالصة من جديد... ترشيح رجال يصلحون أن يكونوا زعماء من الطراز الإسلامي... الاجتهاد في الدين... الكفاح والدفاع، ومعناه مناضلة القوة السياسية الناهضة لاستئصال الإسلام وكبته، وكسر شوكتها تمهيدًا لسبيل لنهوض الإسلام وانبعاثه... إحياء النظام الإسلامي، وذلك بأن تنتزع من أيدي الجاهلية مقاليد السلطة، وتعاد إقامة الحكم فعلًا على النظام الذي سماه الشارع عليه الصلاة والسلام **بالخلافة على منهاج النبوة...** السعي لإحداث الانقلاب العالمي ومعناه أن لا يكتفي بإقامة النظام الإسلامي في قطر واحد أو في الأقطار التي يقطنها المسلمون فحسب، بل تبعث حركة عالمية قوية تكفل انتشار الدعوة الإسلامية الإصلاحية والانقلابية في عامة سكان هذه الأرض، فتكون حضارة الإسلام هي الحضارة الغالبة في الأرض...

هذا الكلام الرائع من المودودي هو كالوصفة الطبية، فأين المداوي؟! وهل يوجد على أرض الواقع من يتمثَّل التجديد فيه، أم أن الأرض خلو، نعم هناك والحمد لله من تمثَّلت فيه، بتوفيق الله ورعايته، المواصفات الشرعية التي تؤهله لهذه المهمة التي لا تعلو عليها مهمة أخرى، والتي عليها قيام الدين كله، وعلى ما كان عليه يوم نزل، وهو «**حزب التحرير**» الذي قام عندما قام يريد أن يقيم خلافة راشدة على منهاج النبوة. وهي الفرض الجامع الأول الذي يأثم المسلمون كلهم لعدم إقامتها في حياتهم، والتي بها وحدها تستقيم حياتهم كلها على دينهم... والذي سار على

الطريق نفسه الذي سار عليه رسول الله ﷺ حتى أقام هذا الأمر؛ وهذا ما مكَّنه من إعداد شبابه على الطريقة نفسها التي أعد بها الرسول ﷺ صحابته، وتبنَّى طريقة الاجتهاد والاستنباط لأحكام عمله على نفس طريقة الإسلام في الاجتهاد، ولم يتأثَّر أبدًا بالواقع بل عمل هو على التأثير بالواقع وتغييره بحسب الحكم الشرعي، وتابع الأوضاع السياسية داخليًّا وخارجيًّا حتى صار ملمًّا بها ماهرًا في كشف ألاعيبها، جاعلًا الأمة الإسلامية كلها مجال دعوته، مبعدًا عن نفسه أي نوع من الخضوع للقطرية أو العصبية طارحًا للدعوة عالميًّا بحيث أنها تكمِّل فعلًا ما جاء به الرسول وثبَّته القرآن له من أن دعوته عالمية إنسانية شاملًا الأمة كلها بعمله، حتى إنه استطاع أن يوصل دعوته إلى المسلمين في كل بلاد العالم، وتجاوز ذلك إلى من يدخل الدين على يديه، والذي سيكون دخولَ أفواجٍ بعد إقامة الأمر... وإن الأمر المطمئن كثيرًا هو أنك تجد هذه الجماعة قد مرَّت بأصعب الأوقات وبأعسر الظرف وأوذيت وقلَّ نصيرها وصبرت وتحمَّلت كما تحمله سابقو هذه الأمة، ومن قبلهم الأنبياء... تسأل الله أن يعينها على المضي على العزيمة والثبات على الرشد. وهي دعوة، لولا إعانة الله لها وتأييدها لما استمرت، فهي بفضل الله وتيسيره وتوفيقه قد وجدت واستمرت وهي كما تسأله النصر والظهور تنتظر منه سبحانه بمنِّه وكرمه أن يجيب دعوتها ويجعلها من خلائف الأرض وأن يمكِّن لها في الأرض ويجعلها سببًا في إقامة الدين. وتستغفر ربها بكلمات مضيئة نزلت من تحت العرش: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ..﴾

نعم، إن الرسول ﷺ عندما يقول: «**لاَ يَزَالُ اللَّهُ يَغْرِسُ فِي هَذَا الدِّينِ غَرْسًا يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي طَاعَتِهِ**». فهذا معناه أن الله يطلب أن يبادر المسلمون، كل المسلمين، كل بحسب طاقته وإمكاناته ومؤهلاته لأن يكون من هذا الغرس... وكم يكون هذا الأمر مطمئنًا عندما يطلب الله من المسلمين أمرًا جللًا، ومن ثم يجدون أن هذا الأمر قد يسره الله عليهم بوجوده وبرعاية الله له، وأنه قد نما وتجذَّر، وأنه قد دخل في نسيج الأمة ورصيدها بشكل ينبئ بالظهور والتجديد، مصداقًا لحديث الرسول ﷺ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ «**بَشِّرْ هَذِهِ الأُمَّةَ بِالسَّنَاءِ وَالنَّصْرِ وَالتَّمْكِينِ فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ عَمَلَ الآخِرَةِ لِلدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الآخِرَةِ نَصِيبٌ**».

نعم إن إرهاصات النصر تبدو قريبة، يحس بها عامة المسلمين بشكل عام، ويحسها أصحاب الدعوة الحقة، أبناء هذه المهمة التجديدية، قرب وقوعها من غير قدرة على التحديد؛ لأن موعد النصر وصورته العجائبية لا يعلمها إلا الله، بيد أننا إذا كنا لا نعلم متى يكون النصر ولكننا نعلم أننا على الطريق الموصل إليه... وإذا أراد الله نصر دينه هيَّأ له أسبابه، وكلنا يرى بأم عينه كيف تتحرك الأحداث على المسرح الدولي بهذا الاتجاه. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

النظام السعودي يتولَّى الغرب ويتبع غير سبيل المؤمنين (تعيين محمد العيسى إمامًا وخطيبًا في عرفة)

أثار قرار تعيين الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وعضو هيئة كبار العلماء في السعودية محمد العيسى خطيبًا وإمامًا للحجَّاج هذا العام جدلًا واسعًا، ومن ثم تعالت أصوات المسلمين مطالبةً السلطات السعودية بعزله لأنه «مدخول في دينه وأمانته»، ومطالبة الحجاج بـ»العدول عن الصلاة مع هذا الرجل المفتون إلى الصلاة في مخيماتهم جماعة». على اعتبار أن إمامته للحجيج «تتضمن مفاسد شرعية وواقعية، وفيها مضادة لشرع الله وردٌّ لأحكامه» والتي تتمثل «في أنه لا يتولَّى الإمامة إلا مسلم خالٍ من العيوب القادحة في أصل دينه». ومما ساقوه بيانًا بذكر الأفعال التي قام بها و«تقدح في أصل دينه» وملخصها: تولِّيه للصهاينة، ومحبته لكاهن الهندوس، وصلاته على ضحايا الهولوكوست، وتحريضه على المسلمين في فرنسا، وشراكته لتوني بلير شريك بوش الابن في الحرب على الإسلام، والذي لا تهدأ عداوته للإسلام، وجهره بأن اليهود والنصارى إخوة...

الوعي: الكل في السعودية اليوم، إلا من غضب الله عليه، منصدم من المدى الذي وصلت إليه جرأة النظام السعودي في محادَّة الدين ومعاداته ومخالفته، والتي وصلت مؤخرًا إلى حدِّ تحدي الإسلام والمسلمين في العالم قاطبة بتعيينه محمد العيسى خطيبًا وإمامًا للحجَّاج الوافدين من كل أصقاع العالم... هذا الرجل المعروف بفسقه لما ذكر عنه ولما لم يذكر، ولا يقبله المسلمون، لا في السعودية ولا خارجها. هذا وقد قامت قيامة المسلمين وعلى نطاق واسع على هذا التعيين، معلنين اعتراضهم عليه، داعين إلى «العدول عن الصلاة مع هذا الرجل المفتون إلى الصلاة في مخيماتهم جماعة»، متحدثين عن عيوب عالم السوء هذا، والقادحة بأصل دينه وبأنه «مدخول في دينه وأمانته».

والصواب هو أنه كان عليهم، إلى جانب مهاجمتهم للعيسى وكشف وفضح مواقفه المخزية والمضادة للشرع بشكل سافر، أن يركزوا هجومهم على حكام السعودية الذين اتَّخذوا مثل هذا القرار وأصرُّوا عليه رغم الضجة الواسعة التي شملت العالم الإسلامي كله رافضة مثل هذا النموذج الشاذ في تمثيل المسلمين؛ إذ يعتبر صنيعتهم وبوقهم وداعي شرهم وأحد أذنابهم، ولا يمكن أن تفسَّر مواقفه إلا على أنها مواقف النظام نفسه، فهو يمثل من كلَّفه ولا يمثل المسلمين في شيء، وفسقه من فسق النظام: فهو كلف بأمر ملكي، وهو عضو في هيئة كبار العلماء بتعيينهم له، وهو عين وزيرًا للعدل، وصدر أمر ملكي بتعيينه مستشارًا بالديوان الملكي بمرتبة وزير، كما تقلَّد عددًا من المناصب المهمة؛ منها: نائب لرئيس ديوان المظالم، ورئيس للمجلس الأعلى للقضاء، ورئيس فخريّ لمجلس وزراء العدل، وأمين عام لرابطة العالم الإسلامي، ورئيس للهيئة العالميّة للعلماء المسلمين... وكل هذا كان من النظام السعودي نفسه، فهل يترك رأس الحية ويتم الانشغال بذنبها؟!. نعم، إن حكام السعودية هم من يقفون وراء هذا الرجل فهم أَولى بالمهاجمة، ولا شك أنه في تعيين النظام السعودي للعيسى للخطبة وإصراره عليه رسالة واضحة للغرب ولليهود ولكل أعداء الله أنه موالٍ لهم،

وأنه يسير في طريق التحديث الغربي المتهتك المطلوب، ورسالة واضحة للمسلمين أنه يتولى غير سبيل المؤمنين.

ومما يجب لفت النظر إليه في هذا الأمر، هو أنهم بعد كل هذه الضجَّة التي قامت ضدَّ هذا الرجل المشبوه، جعلوه يؤم الحجَّاج من مسلمي العالم قاطبة؛ ومعلوم أن خطبة يوم عرفة في مسجد نمرة وإمامة الصلاة فيه يكون محور أنظار المسلمين في العالم وليس حجاج بيت الله الحرام فحسب؛ ولكننا نقول والحمد والفضل لله وحده إن السحر قد انقلب على الساحر، فقد استفاق المسلمون على كشف هذا الرجل، وعرفوا من يكون، وما موقعه في الخيانة لدين الله... وقرؤوا الكثير عن مثالب الأسرة المالكة في السعودية التي كانت تدَّعي الحكم بالإسلام، والتي كانت من أوائل معاول هدم الخلافة الإسلامية بالتواطؤ والعمالة للإنكليز، والتنازل عن فلسطين منذ بواكير التآمر عليها... وانكشف لهم دور العلماء الذين يسيرون مع النظام دون حيد عن أوامره مهما بلغت في البعد عن أوامر الله، وأقرب مثال على ما نقول هو ما صدر من تهنئة من الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ عبد الرحمن السديس، للعيسى بمناسبة «نيله الثقة الكريمة بتكليفه خطيبًا ليوم عرفة بمسجد نمرة لهذا العام». كما نقلت وسائل الإعلام عنه.

ولعل من أكبر المغالطات المنتشرة لدى علماء السعودية هو ما يَشيع فيها من أن الحاكم فيها هو ولي أمر المسلمين ويجب طاعته مطلقًا، حتى ولو خالف الشرع في أمور قطعية بحجة أنه أعلم بمصالح المسلمين ورعاية شؤونهم. وهذا الادعاء غير الشرعي والفهم المغلوط للإسلام ولمحاسبة الحاكم ليس من الدين في شيء؛ إذ الطاعة المطلقة لا تكون إلا لله، ولرسوله بوصفه معصومًا مبلغًا عن الله، وهو أمر لم يعهده المسلمون في زمن الخلافة الراشدة، ولا زمن القرون الأولى، ولا عرفه الفقه الإسلامي على مرِّ تاريخه حتى جاء الحكم السعودي هذا، واستغل المذهب الوهابي ليخالف الدين بما يشاء ومن ثم يستظل بمظلة عدم جواز مخالفته؛ لذلك نقول لا تحسبوا هذا الحدث شرًّا للمسلمين بل هو خير لهم، ومن خيره أن يستفيق علماء بلاد الحجاز إلى واقع الحكم السعودي ويقوموا بعملية التغيير الشرعية، وينضموا إلى غيرهم من المسلمين الذي سبقوهم بها؛ وعليه، فإنه لا بد من وجود فئة من العلماء الأتقياء في السعودية يجدِّدون هذا الفهم لتبدأ بهم عملية التغيير... إن مهمة العالم في معرفة الحق والقيام به والدعوة إليه قد أخذ الله الميثاق عليه. ونقول لهؤلاء العلماء المخلصين إن لكم إخوانًا قد سبقوكم بالدعوة إليه، وعملكم وعملهم واحد وهو إسقاط هذه الأنظمة الطاغوتية وإقامة حكم الله في الأرض مهما واجهكم من قتل واعتقال وتعذيب وتشريد وتشويه سمعة... فحسبكم طريق الرسول طريقًا للتغيير... ولعلها تكون بداية تشكيل عمل تغييري إسلامي مفقود ومفتقد إليه في هاتيك البلاد. التي أراد الله لها أن تكون طاهرة مطهَّرة إلى يوم القيامة، لا قرن شيطان... والله من وراء القصد. ■